

۱۵

۱۵

هو المعين وبه نستعين

هذا كتاب روضة العلوية فى شرح حقايق الفوائد الصمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين ولعنة الله على
اعدائهم اجمعين وبعد فلما كانت الفوائد الصمدية متضمنة للقوانين
النحوية فى علم العربية مشتملة على اللطائف المجيدة فى صنعة الادبية ولكن لما
كانت اكثر قواعدها خالية عن المثال مع ما فيها من الابهام والاجمال اردت ان
ازيد فيها بعض التوضيح على سبيل الامثلة والشهود حتى يكون لها كالشرح الفاتح
للعقود و[illegible] تعلمها الولد العزيز الزكى قرة عينى وثمرة فوادى على حفظه الله
تعالى من النبوغ والعلوم وسميته بالروضة العلوية فى شرح حقايق الفوائد
الصمدية و[illegible] نستعين فاعلم انه قد كان من داب المصنفين
ان يذكروا اول الكتاب بالفاظ يناسب معانيها المقاصد الابواب ويسمى
ذلك براعة الاستهلال وهو من محسنات التصنيف عند اولى الالباب ولما
كان مقاصد النحو فى بيان احوال الكلمة والكلام وتبيان مباحث المبتدا والخبر
والقاب المعرب من الرفع والنصب والجر وغير ذلك من الاحكام ادرج المصنف
قدس الله روحه فى ابتداء كلامه هذه الالفاظ بذلك اللحاظ فقال بسم الله
الرحمن الرحيم احسن كلمة يبتدء بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام هو نفع

الميم

الميم مصدر ميمى كالمقام استعمل بمعنى اسم المفعول اى المقصود حمدك اللهم
على جزيل الانعام بكسر الهمزة كالاسلام والصلوة والسلام جمع بينهما
لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما على سيد الانام محمد واله البررة جمع
مكسر كطلبة الكرام جمع كريم سيما ابن عمه بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف
اى هو ابن عمه والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت نكرة
موصوفة بمعنى شىء وبالنصب على الاستثناء ومعنى سيما خصوصا وبالجر
على انه مضاف اليه اضيف اليه سى وما زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف اليه
وكلمة لا مقدرة فى سيما على جميع التقادير اى لاسيما ابن عمه على الذى نصبه
علما للاسلام فمن شايعه عليه السلام يكون له حظ وافر من الاسلام ورفعه
الى محمد صلى الله عليه واله على كتفه الشريف فى بيت الله الحرام لكسر الاصنام
فكسر الهامات التمام جازم اعناق النواصب اللئام فى غزوة البدر والخيبر و
سائر المعارك العظام وواضع علم النحو بحفظ الكلام عليه وآله الاكرمين المعصومين
الاوفى التحية والسلام اما بعد اصله مهما يكن من شىء بعد الحمد والثناء
حذفت مهما يكن من شىء واقيمت كلمة اما مقامها وبنى البعد بالضم بعد حذف المضاف
اليه وهو الحمد والثناء وفى اما هنا معنى الشرط بدليل الفاء فى الجواب وهو قوله فهذه
اى الامور المرتبة فى الذهن الفوائد الصمدية اى المنسوبة الى عبد الصمد فحذف
المضاف بنى على قاعدة النسب وهو انه اذا نسب الى المركب حذف احد جزئيه والحقت
ياء النسبة الى الجزء الآخر فيقال فى المنسوب الى امرء القيس مرئى وفى المنسوب

الى عبد الصمد حمدته ثمّ اذا كان الموصوف مؤنثا زيدت التاء لتانيث الكلمة ليطابق
موصوفها كما فى قولنا الفوائد الصمدية فى علم العربية حوت اى جمعت من هذا الفن
وهو النحو ما نفعه اعمّ للمبتدئين والمنتهين ومعرفته للمبتدئين لا يضرهم اقم و
فوائد جليلة فى قوانين الاعراب اى قواعد الكلية التى منها يستنبط احكام الجزئية
كقولهم كل فاعل مرفوع فانه يعلم منه ان زيدا فى جاء زيد مرفوع لانه فاعل وفرائد اى لطائف
التى لا نظير لها لم يطّلع عليها اى على تلك الفوائد الا اولوا الالباب اى اصحاب العقول
ووضعتها اى الفوائد الصمدية للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين
بمقتضى علومهم ونفعه بها وجميع المؤمنين من الطالبين وتشتمل على خمس حدائق
اى على خمسة ابواب شبهها بالحدائق لكثرة ثمرتها الحديقة الاولى فيما اردت
تقديمه اى جعله مقدمة فان قلت ليست الحديقة الاولى الا ما اراد تقديمه
فما توجيه الظرفية قلنا المراد بالحديقة الاولى مقدمة العلم وبما اراد تقديمه مقدمة
الكتاب وعرفوا مقدمة العلم بما يتوقف عليه الشروع فى مسائله كمعرفة حده وموضوعه
وغايته ومقدمة الكتاب بانها تقال لطائفة من الكتاب قدمت امام المقصود لارتباط له
بها فيه سواء توقف عليه الشروع ام لا فكانه قال الحديقة الاولى يعنى مقدمة العلم
مستقرة فيما اردت تقديمه يعنى فى مقدمة الكتاب فلا اتحاد بين الظرف والمظروف
فان الالفاظ قوالب المعانى وظروفها ثم شرع فى بيان حد العلم وموضوعه و
غايته فقال غرّة اى هذه غرة وابتداء كلام النحو علم بقوانين الفاظ العرب من
حيث الاعراب والبناء واعلم انه لا بدّ فى الحد ان يشتمل على لفظ عام يشترك

فيه المحدود وغيره وعلى لفظ خاص او الفاظ خاصة بالمحدود وبحيث يمتاز المحدود بها
من غيره فما به الاشتراك جنس وما به الامتياز فصل فما بالجنس يجتلب بالفصل
يجتنب فقوله علم جنس يشتمل جميع العلوم عربية كانت كالصرف والنحو والمعانى
او غير عربية كسائر العلوم وقوله بقوانين الفاظ العرب فصل يخرج به غير العربية جميعا وقوله
من حيث الاعراب والبناء فصل اخر يخرج به الصرف والمعانى اما الاول فلكون قوانينه
من حيث الصحة والاعتلال واما الثانى فلكون مباحثه من حيث تطبيق اللفظ لمقتضى
الحال فحصل للنحو معرّف جامع الافراد مانع عن دخول الاغيار وليس المراد بالحد فى هذا
الفن الا هذا واشار بغايته بقوله وفائدته حفظ اللسان عن الخطاء فى المقال لان
غاية كل علم هى الفائدة العائدة فى المال وانما قال وموضوعه الكلمة والكلام
لان موضوع كل علم ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية والكلمة والكلام فى
النحو كذلك فان جميع مباحثه عن احوالهما والامور العارضة لهما واوّلا ابتدا بتعريفهما
وقدّم الكلمة على الكلام لانها جزء له فقال الكلمة لفظ موضوع مفرد فاللفظ
جنس يشمل المهمل والمركب وغيرهما والمراد بالمهمل اللفظ الذى لم يوضع لمعنى
كديز وبيز وبالمركب اللفظ الذى يدل جزء لفظه على جزء معناه كخمسة عشر و
غلام زيد وبغيرهما الالفاظ الموضوعة المفردة اسما كان او فعلا او حرفا
كرجل وضرب وكل من وقوله موضوع فصل يخرج به المهملات لان الموضوع
لا يكون الا لمعنى وقوله مفرد فصل آخر يخرج به المركبات لان المفرد لفظ لا يدل
جزئه على جزء معناه وبقى الالفاظ الموضوعة المفردة داخلة فى الحد وهى تمام المحد

طردا او منعا فلا احتياج الى فصل اخر لاخراج الدوال الاربع كالخطوط والعقود
والاشارات والنصب لانها غير داخلة فى اللفظ والفصل لاخراج ما دخل فى الجنس
ولما فرغ من تعريف الكلمة اخذ فى تقسيمها وقال وهى اسم وفعل وحرف
اى منقسمة اليها ومنحصرة فيها فكل واحد منها قسم من الكلمة وقسيم للاخرين لان
قسم الشى ما كان اخص منه ومندرجا تحته وهذه الاقسام الثلثة بالنسبة الى الكلمة
كذلك وقسيم الشى ما كان مقابلا له ويندرجان معا تحت شى اخر وكل واحد من هذه
الثلثة ايضا يقابل للاخرين ويباينهما والثلثة جميعا تندرج تحت الكلمة فعلم ان النسبة
بين المقسم والاقسام تكون عموما وخصوصا وبين الاقسام انفسها تباينا كليا دائما ولما
فرغ من تقسيم الكلمة شرع فى تعريف الكلام وقال والكلام لفظ مفيد بالاسناد
والمراد باللفظ اللفظ المركب بقرينة وصفه بمفيد اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب
وبالاسناد هنا نسبة احد جزئى المركب الى الاخر فصار المعنى الكلام لفظ مركب مفيد
بسبب نسبة احد جزئيه الى الاخر فدخل باللفظ جميع الالفاظ مهملة كانت او موضوعة
والموضوعة مفردة كانت او مركبة والمركبة كلامية كانت وغير كلامية فخرج بقوله مفيد بالاسناد
غير المركبات الكلامية مطلقا فمثل ديز وبيز ليس بكلام كما انه ليس بكلمة ومثل زيد وزيد
ليس بكلام لكنه كلمة ومثل قام زيد وزيد قائم كلام وليس بكلمة ومثل غلام زيد و
خمسة عشر ورجل فاضل ليس بكلام ولا كلمة ايضا ولا يتأتى اى لا يحصل الكلام
الا فى ضمن اسمين مثل زيد قائم او فى ضمن فعل واسم مثل قام زيد ويسمى الاول
جملة اسمية والثانى جملة فعلية لان العبرة فى التسمية بالجزء الاول كما يأتى فى باب الجملة

زيادة

ايضاح لحقيقة اقسام الكلمة الثلثة التى منها يحصل الكلام ولما كان المقسم اعم
جعل جنسا فى تعريف الاقسام كلها ولشرافة الاسم قدمه على قسيميه وقال
الاسم كلمة فهى تشتمل على الاقسام الثلثة ولاخراج القسيمين اعنى الفعل والحرف
اورد له فصلين احدهما قوله معناها مستقل بالمفهومية عن لفظه غير محتاج
الى ضم كلمة اخرى اليه كما فى الحرف وثانيهما قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اعنى الماضى والحال والاستقبال كما فى الفعل فبالاول خرج الثانى وبالثانى خرج
الاول ولزيادة الايضاح اخذ بذكر الخواص وقال ويختص اى الاسم بالجر والنداء
واللام اى لام التعريف والتثنية والجمع والتنوين يعنى واحد منها خاص للاسم
لا يوجد شى منها فى قسيميه اذ خاصة الشى ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره واعلم
ان الغالب فى استعمال مادة الاختصاص ان يكون مدخول الباء هو الخاصة كما قيل
فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة اى العبادة خاصة لك لا نعبد غيرك فما قيل
من ان فى العبارة قلبا اى والجر مثلا يختص بالاسم فليس بشى ونظير ذلك قول ابن
مالك : والاسم قد خصص بالجر كما : قد خصص الفعل بان ينجزما : قال الشارح
السيوطى فى ذلك العبارة قلب اى والجر قد خصص بالاسم فقيل فى الرد عليه نسخة تلك
والاسم قد خصص بالجر وقد : قيل هو قلب وليس يعتمد : والفعل كلمة هى جنس
ايضا يدخل فيه قسيماه فالحرف يخرج بالفصل الاول اعنى قوله معناها مستقل
والاسم يخرج بالثانى وهو قوله مقترن باحدها اى باحد الازمنة الثلثة و
يختص بقد ولم اى هما من خواصه ومما ذكر يعلم معنى قوله والحرف كلمة

معناها غير مستقل ولا مقترن ويعرف اى الحرف بعدم قبول شىء من خواص اخويه
يعنى قسيميه وهما الاسم والفعل ولما فرغ من تعريفات الاقسام الثلثة شرع فى تقسيمها
مقدما للاشرف فالاشرف فقال تقسيم اى هذا تقسيم للاسم الاسم ان وضع لذات
اى لشىء قائم بنفسه فاسم عين كزيد او لحدث اى لمعنى يقوم بغيره فاسم معنى كضرب
بسكون العين او للمنسوب اى لشىء منسوب اليه حدث فمشتق كضارب فانه وضع
لمن نسب اليه الضرب وقام به وقوله ايضا مفعول وجب حذف فعله سماعا والتقدير
آض ايضا اى رجع الكلام الى المطلب الاول رجوعا وهو هنا تقسيم الاسم اى الاسم ان وضع
لشىء بعينه اى لمعنى معين فمعرفة اى فهو معرفة وتعريفه اما بالعلمية كزيد واما باللام
التعريف مثل الرجل واما بالاشارة مثل ذا واما بالصلة مثل الذى واما بارادة ضميرا مثل هو
واما بالاضافة مثل المضاف الى احدها اى الى احد المذكورات معنى يعنى فى الاضافة المعنوية
نحو غلام زيد واما بالقصد والمواجهة وهو المعرف بالنداء كيا رجل فلعدم جواز وقوع
المنادى مضافا اليه اخر المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها فلا يقال غلام يا رجل
لان جزئى الاضافة فى حكم لفظ واحد فلو وقع المنادى مع حرف النداء مضافا اليهما
يلزم تصيير الفاظ ثلثة فى حكم لفظ واحد وهو غير جائز والا اى وان لم يوضع لشىء معين
فنكرة اى فهو نكرة ايضا تقسيم للاسم فللاسم ثلث تقسيمات قد ذكر اثنان منها و
الثالثة ان وجدت فيه علامة التانيث وهى التاء المتحركة والالفان المقصورة
والممدودة وهاتان لا تقدران ابدا كحبلى وحمراء واما التاء فهو اصل بالنسبة اليهما
لانه علامة مطلقا ولو تقديرا كناقة فى اللفظ ونار فى التقدير فمؤنث اى فذلك

الاسم مؤنث ح والا اى وان لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
كجمل ونور فمذكر والمؤنث مطلقا تقديريا كان او لفظيا بالالف او بالتاء ان كان
لفرج يستلذ به فحقيقى كهند المليحة الحسناء والا يكن كذلك فلفظى اى فهو
مؤنث لفظى ومجازى كطلحة وبشرى ولما فرغ من تقسيم الاسم شرع فى تقسيم الفعل
الذى هو قسيم للاسم فقال تقسيم اخر الفعل ان اقترن بزمان سابق على زمان
التكلم وكان اقترانه به وضعا اى بحسب اصل الوضع كضرب لا بامر عارض كلم يضرب
فماض ويختص الماضى بلحوق احدى التاءات الاربع واحدة منها ساكنة وهى
حرف كتا ضربت هند والبواقى متحركة وضمائر كتاء ضربت بالحركات الثلث او
اقترن بزمان مستقبل يتجدد بعد زمان المتكلم نحو سيقوم زيد او بزمان
حال وهو زمان المتكلم نحو ليقوم زيد باللام المفتوحة حال كون ذلك الاقتران
وضعا فمضارع فالمضارع مشترك بين الحال والاستقبال لا يدل على
واحد معين منهما بالاستقلال بل لا بد فى تعيين الدلالة من قرينة كما ذكرنا
فى المثال وقيد الوضع لاخراج مثل قد ضربت وان ضربت ضربت فان اقتران
معناهما بالحال او الاستقبال ليس بالوضع بل عرضت بدخول قد وان الشرطية
واعلم ان القرينة اذا دلت على تعيين احد معانى المشترك تسمى قرينة معينة
واذا دلت على صحة ارادة المعنى المجازى تسمى قرينة صارفة فاللام المفتوحة
فى ليقوم زيد قرينة معينة وكلمة قد فى ضربت قرينة صارفة والاقتران بزمان
الحال فى الاول معنى وضعى حقيقى وفى الثانى معنى عرضى مجازى فلا يرد ان

الدلالة على اقتران زمان الحال الذي يليها بمعونة القرينة وكيف يخرج قيد الوضع هذا دون ذلك
ويختص المضارع بالسين وسوف ولم فيقارنها نحو سيضرب وسوف يضرب
ولم يضرب ويفارقها نحو يضرب ويختص ايضا بحروف المضارع اعني احدى زوايد
انيت او نأتي فيقارنها ولا يفارقها قط نحو اضرب نضرب يضرب تضرب وادخال
لام التعريف بالسين وتركه في سوف ولم لكونه اسما السين سيضرب وهما حرفان محكيان
او اقتران الفعل بالحال فقط ولم يكن مشتركا بينه وبين الاستقبال كيقوم وكان ذلك
الاقتران وضعا اى بحسب الوضع كاضرب انت لا بامر عارض كقد ضرب فامر ويعرف
كونه امرا اصطلاحيا قسيما للماضي والمضارع بفهم معنى الامر اللغوي اى الطلب منه
اى من ذلك الفعل مع قبوله نوني التاكيد احديهما ثقيلة كاضربن والاخرى خفيفة
كاضربن فان فهم منه الامر ولم يقبل التنوين فهو اسم فعل لا فعل امر كرويد زيدا اى امهله
تبصرة في بيان بناء الافعال واعرابها الماضي مبني على الفتح قدمه على تقسيمه
لتقدم زمانه على زمانهما اما بناؤه فلان الاصل في الافعال كلها البناء لعدم عروض
ما يقتضي الاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فيها نعم قد يعرض الاعراب
لبعضها بعارض كما سياتي واما بناؤه على الحركة فلشبهه بالمضارع في وقوعه صفة
وحالا تقول جائني رجل ركب وهذا الذي ضرب وجائني زيد ركب كما تقول جائني
رجل يركب الى اخره واما بناؤه على الفتح فالخفة فهو دائما يكون مبنيا على الفتح الا
اذا كان اخره الفا فعلى السكون لانها لا تقبل حركة كرمى او اتصل به ضمير رفع
متحرك فعلى السكون ايضا لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان الفاعل

لان الفاعل كالجزء من الفعل كضربت بحركات التاء وسكون الباء او اتصل به واو
الضمير فعلى الضم لمناسبة الواو كضربوا والمضارع ان اتصل به نون اناث
اى نون جمع المؤنث كيضربن بني على السكون لان شبهه بالاسم وان اقتضى الاعراب
لكن اتصال نون الاناث التي هي من خصايص الافعال يقتضي البناء فاذا تعارضا
تساقطا فيرجع الى الاصل وقد عرفت ان الاصل في الافعال كلها على البناء واما
كونه على السكون فلان هذا النون لما اقتضى سكون ما قبله في الماضي حمل المضارع
عليه فبني على السكون مثله او اتصل به نون تاكيد مباشرة اى لم يفصل بينهما
الف الضمير كيضربان او واوه ولو تقديرا كيضربن بضم الباء او ياؤه كيضربن بكسرها
فاذا كانت مباشرة كيضربن فعلى الفتح اى بني المضارع ح على الفتح اما بناؤه
فلان ذلك النون لشدة الاتصال كان بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبله لزم دخوله
في وسط الكلمة ولو دخل عليه لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولا يخفى ان هذا
الدليل يجري في نون الاناث ايضا واما كونه على الحركة فلدفع التقاء الساكنين وكونها
فتحة للخفة وقوله كيضربن مجرد تمثيل والا فلا يدخل هذا النون بالمضارع الخالي
عن معنى الطلب فيقال هل يضربن مثلا والا اى وان لم يتصل به نون اناث
ولا نون تاكيد مباشرة فمرفوع اى فهو معرب مرفوع اما كونه معربا فلمشابهته
الاسم فكما ان لفظ العين مشترك بين معانيه وتخصيصه بواحد منها بالقرينة
نحو عين جارية وعين ناظرة كذلك لفظ يقوم مشترك بين الحال والاستقبال
وتخصيصه بواحد منهما بالقرينة نحو ليقوم وسيقوم ولهذه المشابهة سمي مضارعا

لانّ المضارعة بمعنى المشابهة واما كونه مرفوعا فلتجرده عن العوامل اللفظية واليه
اشار بقوله ان تجرّد عن ناصب وجازم فيضرب ويضربان ويضربون وتضربين
كل منهما مرفوع لفظا وهل يضربانّ وهل يضربُنّ لجمع المذكر وهل تضربِنّ للمفرد
المؤنث المخاطبة بنون تاكيد غير مباشرة فهما مرفوع كل واحد منهما تقديرا
لانّ نون الاعراب فيها لما حذف من اللفظ العارض صار مقدرا والمقدر
في حكم المذكور والّا اي وان لم يتجرد منهما فمنصوب مع الناصب نحو لن يضرب
او مجزوم مع الجازم نحو لم يضرب وفعل الامر نحو اضرب لعدم مقتضى الاعراب فيه
على ما يجزم به مضارعه وهو حذف حركة الاخر في الصحيح نحو لم يضرب وحذف حرف
الاخير في الناقص نحو لم تدع ولم ترض ولم ترم وحذف نون الاعراب مما هو علامة
رفع فيه مطلقا نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ولم تدعوا ولم ترميا ولم ترضيا فنقول
اضرب اضربا اضربوا ادع ادعوا ادعوا وكذا البواقي فائدة اي هذه فائدة تفيد
معرفة الاعراب والبناء الاعراب اثر يجلبه اي يقتضيه العامل في اخر الكلمة لفظا
كقام زيدٌ او تقديرا كقامت سعدى وانواعه اي اقسام الاعراب رفع ونصب
وجر وجزم فالاولان اي الرفع والنصب يوجدان في الاسم نحو جاء زيدٌ ورايت زيدًا
وفي الفعل نحو يضربُ ولن يضربَ والثالث وهو الجر يختص بالاسم نحو مررت بغلام
زيدٍ والرابع وهو الجزم يختص بالفعل نحو لم يضرب فالجزم في الافعال بمنزلة الجر في
الاسماء والعمدة في دليل امثال ذلك الاستقراء والبناء كيفية اي عرض ثابت
مستقر في اخر الكلمة لا يجلبها العامل بل هي سابقة عليه وانواعه اي انواع البناء

ضم وكسر وفتح وسكون واذا لبست هذه الاسماء الثلثة بالتاء كالضمة والكسرة
والفتحة استعملت في الحركات الاعرابية والبنائية جميعا فيقال مثلا ضمة زيد في جاء
زيد علامة رفع وكسرة سيبويه في مررت بسيبويه ليست بعامل فالاولان
اي الضم والكسر يوجدان في الاسم والحرف نحو حيث وامس في الاسم ومنذ
ولام الجر مثال المال لزيد في الحرف والاخيران اي الفتح والسكون يوجدان في
الكلم الثلث اي في الاسم والفعل والحرف مثال الفتح نحو اين وقام وسوف
ومثال السكون نحو كمْ وقمْ وهلْ توضيح لعلامات الاعراب علائم الرفع
اربعٌ واحد منها حركة وهي الضمة والبواقي حروف وهي الالف والواو والنون
فالضمة علامة رفع في الاسم المفرد نحو جاء زيد وفي الجمع المكسر وهو الجمع الذي
لم يبق بناء واحده سالما عن التغيير نحو جاءني رجال وفي الجمع المؤنث السالم
وهو الذي لم يتكسر بناء واحده عند الجمع نحو جاءت المسلمات وفي المضارع
الصحيح نحو يضربُ والالف علامة رفع في المثنى وهو ما دل على اثنين بزيادة
الف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة نحو جاءني مسلمان وانما لم يذكرها
بل اكتفى عنها بقوله واغنى عن المتعاطفين لانّ كلامه في بيان هذه الزيادة
علامة رفع في المثنى فلم يحسن اخذها في تعريفه كما لا يخفى لكن في الاكتفاء به
نظر والالف علامة رفع في المثنى وفي ملحقاته وهي كلا للمذكر وكلتا للمؤنث
وهذا الحكم ثابت فيهما حال كونهما مضافين الى مضمر نحو جاء الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما واثنان في المذكر وفرعها اي اثنتان وثنتان في المؤنث وهما

مرفوعان معطوفان على قوله كلا وكلتا فهذه الالفاظ الخمسة مفردة وكونها
في صورة التثنية اتفاق والدلالة فيها ليست لالف المثنى بل بذواتها تدل على
اثنين ولذلك كانت هي الملحقات وكان رفعهما بالالف نحو جاءني اثنان
من الرجال واثنتان او ثنتان من النساء والواو علامة رفع في الجمع المذكر السالم
نحو جاءني مسلمون وفي ملحقاته وهي اولو جمع ذو لا من لفظه ولذا لم يكن جمعا حقيقيا
وعشرون وبابه اي باب عشرين وهو ثلثون واربعون الى تسعين نحو جاءني عشرون
رجلا او ثلثون رجلا الى قولك تسعون رجلا وانما لم يكن هذه العقود الثمانية اي
عشرون وبابه جموعا حقيقيا لانها تدل على عدد معين ولا تعيين في الجموع و
الواو علامة رفع ايضا في الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وهنوه وهو ما يستقبح
ذكره وحموها الضمير للمرأة لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا
اليها وفوه وذو مال وهذه الاسماء ترفع بالواو حال كونها مفردة مكبرة مضافة
الى غير ياء المتكلم نحو جاءني ابوه واخوه الخ واما اذا لم تكن مفردة نحو جاءني ابواه او آباؤه
او لم تكن مكبرة نحو جاءني ابيّه او لم تكن مضافة نحو جاءني اب او كانت مضافة الى الياء
المتكلم نحو جاءني ابي فلم يكن رفعهما بالواو كما عرفت في الامثلة والنون علامة رفع
في المضارع المتصل به ضمير رفع حال كونه لمثنى او جمع او واحدة مخاطبة نحو يفعلان
وتفعلان والضمير فيهما للمثنى ويفعلون وتفعلون والضمير فيهما للجمع وتفعلين والضمير فيه
للواحدة المخاطبة اكمال للتوضيح السابق علائم النصب خمس الفتحة والالف والياء
والكسرة وحذف النون فالفتحة علامة النصب في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا وفي

في الجمع

٩

في الجمع المكسر نحو رأيت رجالا وفي المضارع نحو لن يضرب والالف علامة
النصب في الاسماء الستة السابقة مع الشروط المذكورة هنا نحو رأيت اباه
واخاه الخ والياء علامة النصب في المثنى نحو رأيت مسلمَين بفتح الياء وكسر النون
وفي الجمع نحو رأيت مسلمِين بكسر الميم وفتح النون وفي ملحقات المثنى والجمع
الاول نحو رأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ورأيت اثنين من الرجال
او ثنتين من النساء والثاني نحو رأيت عشرين رجلا ورأيت اولي الالباب
والكسرة علامة النصب في الجمع المؤنث السالم وهو الذي جمع بالالف والتاء كما قال
ابن مالك وما بتا والف قد جمعا يكسر في النصب وفي الجر معا نحو رأيت
مسلماتٍ كما تقول مررت بمسلمات وحذف النون علامة النصب في الافعال
الخمسة السابقة نحو لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلي
فكل منهما منصوب لفظا لم يقدر الاعراب فيه وعلائم الجر ثلث الكسرة والياء والفتحة
والكسرة علامة الجر في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين نحو مررت بزيد وبرجال
واما اذا كانا غير منصرفين فمعلوم انهما يفتحان في موضع الجر اذا لم يكن فيهما
الاضافة واللام قال ابن مالك في الفية وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم
يضف او يك بعد ال ردف نحو مررت باحمد في مساجد بفتح الدال فيهما
بخلاف مررت باحمدكم في المساجد فان الدال فيهما مجرور على الاصل والكسرة
علامة الجر في الجمع المؤنث السالم ايضا كما مثلنا في مررت بمسلمات والياء علامة
الجر في الاسماء الستة نحو مررت بابيه واخيه وفي المثنى نحو مررت برجلين وفي

وفي الجمع نحو مررت بمسلمين وكذلك في ملحقاتهما نحو بكليهما وكليتهما واثنين
وثنتين وعشرين واولي العقل والفتحة علامة الجر في غير المنصرف كما مر في
مررت باحمد في مساجد وقوله علامتا الجزم بصيغة التثنية وحذف النون
للاضافة اي للجزم علامتان السكون والحذف فالسكون علامة الجزم
في المضارع اذا كان صحيحا نحو لم يضرب والحذف فيما اذا كان معتلا نحو
لم يدع ولم يرم ولم يرض بحذف الاواخر وفي الافعال الخمسة كما في حالة
النصب فائدة يقدر الاعراب في سبعة مواضع كما هو المشهور عند الجمهور
مطلقا اي في حالات الرفع والنصب والجر في الاسم وحالات الرفع والنصب
والجزم في الفعل فتقدير الاعراب على الاطلاق في ثلثة مواضع الاول في الاسم
المقصور اي في الاسم الذي اخره الف مقصورة لا تقبل الحركة اصلا كموسى
تقول جائني موسى رايت موسى ومررت بموسى والثاني في الاسم المضاف
الى الياء اي الى ياء المتكلم نحو جائني غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي
بكسر الميم فيها جميعا لان هذا الميم لما اشتغل بالكسرة لمناسبة الياء قبل
دخول العامل لم يكن للعامل فيه تاثير فصار الاعراب فيه مقدرا فالقول بان
الكسرة فيه بعد الجار اعراب ضعيف كما ان القول بان هذا الاسم حينئذ
مبني اضعف والثالث من تلك المواضع الثلث التي يقدر الاعراب فيها
في الاحوال الثلث المضارع المتصل بنون تاكيد غير مباشر كيضربان في قولك
هل تضربان في حالة الرفع ولن يضربان في النصب وان يضربان في الجزم

فالاعراب

فالاعراب الثلث فيها مقدر بناء على ظاهر كلام المصنف وفيه نظر بين لان تقدير
الاعراب في هل تضربان مسلم لانفصال عن الناصب والجازم والنون التي هي
علامة الرفع لما حذفت بسبب لحوق نون التاكيد صار الرفع تقديريا واما
في لن يضربان وان يضربان لان حذف تلك النون في الافعال الخمسة بعد فلا
الناصب علامة النصب وبعد الجازم علامة الجزم كما تقدم والحذف
بسبب الناصب والجازم ايضا ولحوق نون التاكيد بعدهما فالاعراب
فيهما لفظي قطعا والمحل حصد ونحو ذلك من امثال المصنف ره من طغيان
القلم والله اعلم وتقدير الاعراب في حالتي الرفع والجر في موضع واحد اشار
اليه بقوله ورفعا وجرا في المنقوص ككقاض بالتنوين والقاضي بالياء تقول جائني
قاض ورأيت قاضيا ومررت بقاض فاصل قاض في حالتي الرفع قاضي بالضمة
والتنوين وقاضي بالكسرة والتنوين حذفت الضمة والكسرة لثقلهما على الياء
وحذف الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين لانه نون ساكن تثبت
لفظا لا خطا وتبع النون بحركة ما قبله فصار قاض فيهما ورفعا ونصبا في
المضارع المتصل بالالف وهو ايضا موضع واحد يقدر الاعراب فيه في الحالتين
لعدم كون الالف قابلة للحركة كيخشى في الرفع ولن يخشى في النصب ورفعا
فقط في الموضعين في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي في الرفع
لانه لما حذفت الضمة من الواو والياء للثقل صار اعرابهما مقدرا اما في النصب
فيظهر في اللفظ للخفة نحو لن يدعو ولن يرمي واما في الجزم فتحذف الواو

اي بعد الناصب والجازم لان نون التاكيد لا يدخل على المضارع الا بعد ... عن بعض الطلبة كما تقدم اليه الاشارة منه ره

والياء منهما وكذا الالف تحذف ايضا نحو يخشى والحذف فيها علامة الجزم فلا يكون مقدرا كما تقدم وثانيهما في الجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم كمسلمىّ بتشديد الياء اصله مسلمون في قولك جائنى مسلمون فلما اضيف الى الياء حذف النون للاضافة فاجتمع الواو والياء فيما هو في حكم الكلمة الواحدة اعنى المضاف والمضاف اليه والحال ان السابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغم فيه وكسر ما قبل الياء فصار مسلمىّ فالاعراب في حالة الرفع مقدر بخلاف حالتى النصب والجر لان نصب هذا الجمع وجره انما يكونان بالياء المدغمة ايضا يا لم تخرج عن حقيقتها نحو رأيت مسلمىّ ومررت بمسلمىّ الحديقة الثانية من الفوايد الصمدية فيما اى في بحث ما يتعلق بالاسماء الاسم منحصر في قسمين لانه ان اشبه الحرف فيما يذكر ان شاء الله تعالى في بحث المبنيات فمبنى والا اى وان لم يشبه فمعرب والمعربات اربعة انواع النوع الاول ما اى اسم معرب يرد في الكلام مرفوعا الاغير اى لا غير مرفوع فلما حذف المضاف اليه من اللفظ ونوى بنى كلمة غير على الضم كقبل وبعد قال ابن مالك في بيان ذلك واضمم بناء غير ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وهو اى ما يرد مرفوعا الا غير اربعة اقسام الاول الفاعل وهو ما اى اسم وهذا يشمل جميع الاسماء وبقوله اسند اليه يخرج المفعول والمضاف اليه وخبر المبتدا مما لا يكون مسندا اليه وقوله العامل فيه الالف واللام فيه موصول اسمى بمعنى الذى اى اسند اليه الذى يعمل فيه من الفعل وشبهه فيخرج به المبتدا على المذهب الصحيح الذى نص عليه ابن مالك في

وقوله

وقوله ورفعوا مبتدأ بالابتداء اى لا بالخبر وبقى النائب عن الفاعل داخلا في التعريف كزيد في ضرب زيد بالبناء للمجهول فانه يصدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه وهو ضرب فاخرجه بقوله قائما به اى لا واقعا عليه والنائب عن الفاعل مفعول في الحقيقة يقع عليه الفعل وهو واضح اى الفاعل قسمان اسم ظاهر واسم مضمر فالظاهر ظاهر لا اخفاء فيه ولا يخفى ما في العبارة من اللطافة والمضمر قسمان بارز ككتاء ضربت ومستتر نحو هو في زيد ضرب والاستتار اى استتار الفاعل انما يجب بحسب الاستقرار في الفعل لا في غيره في ستة مواضع على المشهور وذلك في فعل الامر اذا كان للواحد المذكر نحو اضرب يا زيد واما اذا كان لغيره نحو اضربا واضربوا واضربى فالضماير بارزة وفي المضارع المبدو بتاء الخطاب اذا كان للواحد نحو تضرب بخلاف ما كان مبدوا بتاء الغيبة نحو زيد تضرب فانه قد يقال فيه تضرب زيد وبخلاف ما كان لغير الواحد نحو تضربان وتضربون وتضربين فان الضماير فيها بارزة ايضا او المبدو بالهمزة نحو اضرب بصيغة المتكلم او بالنون نحو نضرب وفي الفعل الاستثناء نحو جائنى القوم ما خلا زيدا وفي فعل التعجب نحو ما احسن زيدا والحق بذلك نحو زيد قام او يقوم لكن لا يجب الاستتار فيه لانه قد يقال قام زيدا و يقوم زيد كما تقدم ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت يجب الاستتار في المضارع المبدو بالهمزة فقول في اقوم انا فاجاب عنه بقوله وما يظهر في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للفاعل كقمت انا لا فاعل والفاعل ان يقول ان قياس نحو اقوم انا نحو قمت انا قياس مع الفارق

لان الضمير المنفصل في المثال الثاني لا يمكن حمله على كونه فاعلا لوجود الضمير المتصل
البارز فيه بخلاف المثال الاول فتأمل تبصرة في لحوق علامة التانيث وعدم
لحوقها ويلازم الفعل المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا علامة التانيث وهي التاء
ان كان فاعله اسما ظاهرا حقيقي التانيث وهو الذي كان له فرج كما تقدم كقامت هند
لقوة التانيث الحقيقي او كان فاعله ضميرا متصلا فتلحقه العلامة مطلقا سواء كان
تانيثه حقيقيا كهند قامت او لفظيا ومجازيا وهذا مثل الشمس طلعت وذلك لئلا يتوهم
ان الفاعل مذكر يجيء بعد هذا ولك الخيار اي انك مختار في الحاق علامة التانيث
بالفعل وعدم الحاقها اذا كان مع الفاعل الظاهر اللفظي التانيث كطلعت الشمس و
طلع الشمس فالحاق العلامة بالنظر الى ظاهرها المؤنث وتركه بالنظر الى كون المؤنث غير
حقيقي ويترجح ذكرها اي ذكر العلامة مع الفعل اذا اسند الى الفاعل المؤنث الحقيقي
مع الفصل بغير الا نحو دخلت الدار هند وهذا راجح او دخل الدار هند وذلك مرجوح
والسبب فيهما قوة التانيث الحقيقي ويترجح تركها اي ترك العلامة مع الفصل بها
اي بالا نحو ما قام الا امراة لان الفاعل في الحقيقة مذكر اذ التقدير ما قام احد
الا امراة لكن لما حذف الفاعل من اللفظ وابدل عنه المستثنى وهو مؤنث جاز
ما قامت الا امراة بتانيث الفعل نظرا الى الظاهر وكذا يترجح تركها في باب نعم وبئس الذي
اشترط كون الفاعل فيه معرفا بلام الجنس ويقوم مقامه نحو نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند اي نعم جنس المرأة وبئس جنس المرأة هند وان جاز نعمت المرأة وبئست المرأة هند
ايضا بناء على الظاهر اي هذه مسئلة نحوية في ان الاصل في ذكر الفاعل

مع المفعول

مع المفعول بالنسبة الى التقدم والتأخر ما هو ومتى يجب ذلك الاصل ومتى يمتنع
والجواب ان الاصل اي ما ينبغي ويترجح ان يكون الفاعل عليه لو لم يعرض ما يقتضي الوجوب
او الامتناع تقدمه اي تقدم الفاعل على المفعول لان احتياج الفعل الى الفاعل في
تمامية معناه اشد منه الى المفعول ولذا كان كالجزء من الفعل بخلاف المفعول فانه
فضلة في الكلام فالفاعل ينبغي ان يلي الفعل مقدما على المفعول ويجب ذلك الاصل
اي تقدم الفاعل اذا خيف اللبس هو بفتح اللام مصدر بمعنى الالتباس اي خيف التباس
الفاعل على المفعول وذلك اذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة نحو ضرب موسى
عيسى واما اذا وجد الاعراب نحو ضرب عمرا زيد او القرينة اللفظية نحو ضربت موسى
سعدى او المعنوية نحو اكل الكمثرى موسى فلا يجب تقديم الفاعل بل يجوز تاخيره
لكن على خلاف الاصل او كان اي الفاعل ضميرا متصلا والحال ان المفعول متاخر
عن الفعل نحو ضربت زيدا فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل لان الانفصال لا يمكن مع
الاتصال بخلاف زيدا ضربت بتقديم المفعول على نفس الفعل ايضا فانه جائز لعدم
المنافاة ويمتنع ذلك الاصل اي تقدمه بل يجب تاخره اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
المفعول اي ضمير راجع اليه نحو ضرب زيدا غلامه لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيد
للزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز عند الجمهور وان اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني او اتصل ضمير المفعول بالفعل وهو اي والحال ان الفاعل غير
متصل به نحو ضربك زيد لمنافاة الاتصال الانفصال بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضا متصلا نحو ضربته فلا منافاة في تقديم الفاعل لانهما معا متصلان

وما وقع منهما اى من الفاعل والمفعول بعد الا المفيدة للحصر فيما وقع بعدها فى الكلام
المنفى نحو ما ضرب زيد الا عمروا بمعنى ان ضاربيته زيد منحصرة فى عمرو وان كان عمرو مضروبا
لشخص اخر ايضا وما ضرب عمروا الا زيد بمعنى ان مضروبية عمرو منحصرة فى زيد وان كان زيد
ضاربا لشخص اخر ايضا او معناها اى معنى الا وهو كلمة انما فقولنا انما ضرب زيد عمروا بمعنى
ما ضرب زيد الا عمروا وقولنا انما ضرب عمروا زيد بمعنى ما ضرب عمروا الا زيد فالحصر المستفاد
من انما يليها وفى انما فى الجزء الاخير وجب تاخيره اى تاخير ما وقع بعد الا او معناها من
الفاعل والمفعول وذلك لئلا ينقلب الحصر المطلوب كما هو ظاهر من ملاحظة الامثلة
مما يرد مرفوعا الاخير نايب الفاعل وهو المفعول القائم مقامه فى كونه مسندا اليه وركنا فى الكلام
وصيغة فعل اى الماضى المجهول او يفعل اى المضارع المجهول فيشمل الرباعى والمزيد فيه
ايضا نحو ضُرِبَ زَيْدٌ وزُلزِلَتِ الأَرْضُ واخرجت اثقالها ولا يقع اى لا ينوب موقع الفاعل
ثانى باب علمت اى المفعول الثانى من افعال القلوب فلا يقال عُلِمَ فاضلٌ زيدًا لان فاضلٌ
مسند الى زيد بالاسناد التام فلو اسند اليه الفعل ولا يكون اسناده الا تاما يلزم ان
يكون مسندا ومسندا اليه فى آن واحد مع كون كل من الاسنادين تاما وذلك غير
جائز على المشهور بخلاف اعجبنى ضرب زيد باضافة المصدر الى فاعله فانه جائز لان اسناد
الفعل اليه وان كان تاما لكن نسبته الى فاعله الذى هو زيد غير تام ولا ثالث باب
اعلمت فلا يقال اُعلم فاضلٌ زيدا عمروا لعين ما ذكر آنفا وقول ابن مالك فى بحث النائب
عن الفاعل فى باب ظن وارى المنع اشتهر يعنى من نيابة ثانى باب علمت ولا ثالث
باب اعلمت ولا ارى المنع اذا القصد ظهر يخالف المشهور ولا مفعول له ولا مفعول معه

ولا الحال

ولا الحال ولا التميز بدليل الاستقراء وقول بعضهم فى المفعول له بالتفصيل بانه يجوز
نيابته عن الفاعل اذا كان مع اللام ولا يجوز بدونها لا يناسب لمذهب المصنف
لان ما يكون مع اللام ليس مفعولا له عنده كما يأتى فى بابه ان شاء الله تعالى ويتعين المفعول به
اى للقيام مقام الفاعل ان وجد فى الكلام فان لم يكن اى لم يوجد فالجميع من متعلقات
الفعل سواء اى المفعول فيه بقسميه والمفعول المطلق الغير التاكيدى والجار
والمجرور سواء فى النيابة مناب الفاعل لا ترجيح لاحدها نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام
الامير فى داره ضربا شديدا   مما يرد مرفوعا الاخير
جمعهما فى الذكر لتلازم الواقع بينهما فالمبتدا وهو المجرد اى الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه او الصفة او هنا للتقسيم يعنى ان المبتدا قسمان الاول ما ذكر
والثانى الصفة الواقعة بعد نفى او استفهام حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر اى
لاسم ظاهر او حكمه وهو الضمير المنفصل كما فى قوله تعالى اراغب انت عن الهتى يا ابراهيم وان
طابقت تلك الصفة اسما ظاهرا مفردا واقعا بعدها فوجهان اى فالجايز من التركيب
وجهان يأتى ذكرهما وان طابقت مثنى او مجموعا فوجه واحد نحو زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتدا اعنى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
وما قائم واقائم الزيدان وزيد اشارة الى ربعة امثلة للقسم الثانى منه اعنى ما قائم
الزيدان واقائم الزيدان وما قائم زيد واقائم زيد فالاولان مثالان للصفة الواقعة
بعد النفى والاستفهام رافعة لظاهر فهى مبتدا والاسم الظاهر فاعلها ساد مساد
الخبر ولا يجوز كون الصفة خبرا مقدما والاسم الظاهر مبتدا مؤخرا لما سيأتى من ان

الخبر

من ان الخبر اذا كان مشتقا رافعا للضمير يجب ان يطابق المبتدا والمطابقة هنا
مفقودة والاخيران مثالان لما وقعت بعدهما مطابقة للاسم الظاهر في الافراد
فيجوز فيهما الوجهان احدهما كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلا لها مغنيا
عن الخبر وثانيهما كونها خبرا مقدما وما بعدها مبتدا مؤخرا مع المطابقة بينهما
في الافراد بخصوصية المطابقة في التثنية والجمع نحو اقائمان الزيدان وما قائمون
الزيدون ويتعين في ذلك كون الصفة خبرا مقدما والاسم الظاهر مبتدا مؤخرا
ولا يجوز كون الصفة مبتدا مسندا الى الظاهر لان الفعل وشبهه اذا اسندا الى الظاهر
يجردان عن علامتي التثنية والجمع وانما لم يذكرها المصنف لان كلامه في امثلة المبتدا
وقد عرفت ان الصفة هنا يتعين كونها خبرا وقد يذكر المبتدا بدون الخبر اي يجب حذف
الخبر للقرينة ووجود القائم مقامه على ما هو قاعدة وجوب الحذف وذلك على ما ذكره
المصنف في خمسة مواضع الاول كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه
اي على ذلك الخبر شيء بالواو التي بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون
مع ضيعته فحذف الخبر وجوبا لان الواو التي عوضت عن كلمة مع الاختصار تدل
عليه اي على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف وهو ضيعته مقامه والضيعة
في الاصل هي الارض والنخل والمتاع وهنا كناية عن الصنعة والثاني كل مبتدا
كان مصدرا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال نحو ضربي زيدا قائما
فالمشهور ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وكان هذه تامة بمعنى وجد اي
اذا وجد حال كونه قائما فحذف حاصل لان حذف متعلق الظرف كثير في الكلام

نحو

نحو زيد عندك ثم حذف اذا مع كان الذي هو عامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف اعني اذا لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف الواقع مقام
الخبر بواسطة والقرينة على حذف الخبر وجود المبتدا والثالث كل مبتدا كان
اسم تفضيل مضافا الى مصدر مضاف الى الفاعل او المفعول نحو اكثر شربي السويق
ملتوتا والتقدير اكثر شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتا والكلام فيه كسابقه
والرابع كل مبتدا وقع بعد لولا كقول عمر لولا علي عليه السلم لهلك عمر والتقدير
لولا علي عليه السلم موجود لان امتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الخبر الذي
هو موجود وقد اقيم جواب لولا مقامه فيجب حذفه والخامس كل مبتدا كان مقسما به
وخبره القسم المحذوف نحو لعمرك لاقومن والتقدير لعمرك قسمي اي ما اقسم به ولا شك
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر بفتح العين
بمعنى العمر بضمها ولا يستعمل مع اللام الا مفتوح العين لان القسم موضع التخفيف
لكثرة الاستعمال ولا يكون المبتدا نكرة لعدم الفائدة في الاخبار عن النكرة ولذا قال
الا مع الفائدة فيجوز الاخبار عنها حينئذ نحو تمرة خير من جرادة والخبر هو المجرد المسند
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا وانما ترك لوضوحه مع قصد الاختصار وهو
اي الخبر قسمان مشتق وجامد اي غير مشتق فالمشتق الغير الرافع لظاهر اي الاسم
ظاهر متحمل لضميره اي يجب ان يتحمل ضميره لان المشتق لا بد له من فاعل واذا لم يرفع
الظاهر يجب ان يرفع الضمير فاذا رفع ضمير المبتدا فيطابقه دائما نحو زيد قائم
وهند قائمة بخلاف غيره اي غير المشتق نحو الكلمة لفظ فلا يجب ان يقال اللفظة

وبخلاف المشتق الرافع للظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يجب المطابقة فيهما لخلوا
الخبر عن الضمير قاعدة في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين المجهول الذي
يجهل ثبوته لشيئ عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ويوخر في اللفظ وذلك الشيئ
المعلوم اي الذي هو معلوم عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل مبتدا ويقدم في الذكر
ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه
اخوه زيد اخوك متمول للقول اي يقال زيد اخوك ولمن عرف ان له اخا ولم يعرف اسمه
يقال له اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم في الصورتين قال السعد التفتازاني في المطول
بعد ذكر تلك القاعدة ويتضح ذلك في قولك رأيت أسودا غابها الرماح ولا يسمع
رماحها الغاب ولهذا عيب على بيت السقط يخوض بحرا نقعه ماؤه يحمل السابح في لبده
والصواب ماؤه نقعه انتهى والمراد بالاسود الشجعان والابطال والغاب المكان
الذي يكثر فيه الاسد كالآجام ووجه الاتضاح انه لاخفاء في ان للاسود غابا لكن
كون ذلك الغاب رماحا مجهول وكذلك معلوم ان للبحر ماء والمجهول كون ذلك
الماء نقعا فينبغي ان يجعل المجهول في الصورتين خبرا ويوخر والمراد بالبحر المعركة
والنقع الغبار والسابح الذي يسبح اي يجري في الماء كالغواص واللبد الشعر
المجتمع في العنق والبيت في وصف الشجاع ومعناه ظاهر وتقييد المصنف
تلك القاعدة بقيد الغالب ليشتمل على ما في البيت فهو جار على غير الغالب والتفتا
زاني لم يقيد به ولهذا عاب على البيت فالقاعدة عنده كلية وعند المصنف اكثرية
ولما فرغ من اقسامهما يرد مرفوعا الاخير شرع في احوال بعض منها وهو المبتدا والخبر
فصل تدخل

فصل تدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف فيجعل الى تلك الافعال والحروف المبتدا
اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى النواسخ جمع ناسخة من النسخ بمعنى الازالة لان تلك الافعال
والحروف حكم المبتدا والخبر وهي خمسة انواع الاول الافعال الناقصة سميت ناقصة لانها
لا تتم بمرفوعها كلاما تاما كسائر الافعال حيث يقال ضرب زيد مثلا يكون كلاما تاما ولا يقال
صار زيد والمشهور فيها ثلثة عشر فعلا كان وهي ام الباب نحو كان زيد قائما وصار للانتقال
من حال الى حال نحو صار الماء هواء واصبح لاقتران مضمون الجملة بالصباح نحو اصبح زيد سالما
واضحى لاقترانه بالضحى نحو اضحى زيد راكبا وامسى لاقترانه بالمساء نحو امسى زيد عابدا وظل للاستمرار
نهارا نحو ظل زيد كاتبا وبات للاستمرار ليلا نحو بات زيد مصليا وليس لنفي الحال عند الاكثر
نحو ليس زيد منطلقا وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما في هذه الاربعة نافية ومعناها
ايضا النفي فاذا دخلت على النفي افاد الاثبات فمعنى ما زال زيد اميرا اثبات امارته وما برح
عمرو كريما اثبت كرمه وما انفك بشر لئيما اثبت لئامته وما فتئ خالد بخيلا اثبت بخله وما دام
وما فيه مصدرية وهو لتوقيت امر ولا يجيئ الا بعد كلام نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي
وقت جلوسه وحكمها اي حكم افعال الناقصة بحسب اللفظ رفع الاسم ونصب الخبر
وبحسب المعنى تقرير الفاعل على صفة فمعنى كان زيد قائما تقرير زيد على القيام وتثبيته عليه
في الماضي يعني قيام زيد ثابت ومقرر فيما مضى ويجوز في الكل من الافعال توسط الخبر
بين الفعل والاسم نحو كان قائما زيد لان الفعل القوي لا يبطل عمله بتغيير نظم معموليه ويجوز
فيما سوى الخمسة المذكورة الاواخر اللاتي في اوائلها ما تقدم ما اي الخبر عليها اي على
نفس الافعال كقولك قائما كان زيد واما في الخمسة الاواخر فلا يجوز ذلك فيها

فلا يقال لا ميرا ما زال زيد ولا كريما ما برح عمرو لأن ما لها الصدر فلا يتقدم عليه شيء ويجوز
فيما اي في الفعل الذي عدا ما فتئ وليس وما زال اي سوى هذه الثلثة ان تكون تامة
غير محتاجة الى الخبر نحو كان الامر اي وقع وصار الى زيد اي ذهب اليه وكذا البواقي
بخلاف هذه الثلثة فانها ناقصة ابدا بحسب الاستقراء وما يتصرف منها اي من
الافعال الناقصة كالمضارع واسم الفاعل والمصدر يعمل عملها نحو يكون زيد قائما ولست
كائنا اخاك والعجب كونك فاضلا مسئلتان اي ههنا مسئلتان والمسئلة ما من
شأنها ان يسئل عنه كانه قيل لم كانت كان ام الباب هل لها خاصة توجد فيها ولا توجد
في غيرها من الافعال الناقصة فاجيب نعم مسئلتان الاولى يختص كان من بين اخواتها
بجواز حذف النون من مضارعها المجزوم بالسكون نحو لم اك بغيا اصله اكون فلما
سكنت النون جزما حذفت الواو لالتقاء الساكنين وحذفت النون تخفيفا لتشبيهها
لها بحرف العلة بسبب سكونها وخفتها بالسكون واذا لم يكن مجزوما نحو يكون او كان
ولكن لا بالسكون بل بالحذف نحو لم يكونا ولم يكونوا فلا تحذف لكونها متحركة غير
شبيهة بحرف العلة ولجواز الحذف شرط آخر اشار اليه بقوله بشرط عدم اتصاله
اي المضارع المجزوم بالسكون بضمير النصب ولا بساكن ومن ثم اي ومن اجل هذا
الشرط لم يحذف في نحو لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم اما في الاول فلان الضمائر ترد الاشياء
الى اصولها المستعملة لئلا يلزم دخول الضمير البارز في وسط الكلمة فلا يقال لم يكه
اما الضمير المرفوع المستتر نحو لم اك بغيا فهو لخفائه كالمعدوم وانما قيدنا الاصول
بالمستعملة احترازا عن نحو يد ودم فان اصلهما يدي ودمو لكن لم يستعملا قطعا على الاصل

واذا

واذا لم يرد هما الضمير الى اصلهما بل يقال يده ودمه بخلاف الاب والاخ فيقال فيهما ابوه واخوه
واما في الثاني فلانه لما التقى الساكنان فيه حرك النون بالكسر فظهر ليتقوى وزال عنه وجه الشبه
بحرف العلة فلا يجوز حذفه والمسئلة الثانية جاز لك في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر اي في كل تركيب يجيء فيه بعد ان الشرطية اسم ثم فاء بعده اسم آخر
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في الكتاب اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والمحذوف
فيه ثلثة اشياء ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والمحذوف فيه
اربعة اشياء لان تقديره كان في عمله كان حاصلا في عمله ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والمحذوف فيه اربعة ايضا وعكس الاول يعني
رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
والمحذوف فيه خمسة لان في عمله متعلق بمقدر ايضا والاول اقوى لكون محذوفه اقل
والاخير اضعف لكون محذوفه اكثر والمتوسطان متوسطان بين القوي والضعيف
لكون محذوفهما متوسطا بين القليل والكثير فان الاربعة متوسطة بين الثلثة و
الخمسة الثالث من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل في كونها بمعناه وهي ان وان
بمعنى حققت وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت و
لعل بمعنى ترجيت مبنيات على الفتح كالماضي وعملها عكس عمل كان اي نصب
الاسم ورفع الخبر نحو ان زيدا قائم وبلغني ان زيدا فاضل وكان زيدا اسد ولكن عمرا
جبان وليت الشرح يتم ولعل الله يوفق ولا يتقدم احد معموليها من الاسم والخبر
عليها اي على نفس هذه الاحرف لضعف عملها لانها انما عملت لمشابهتها بالافعال

فلا تعمل في المعمول المقدم مطلقا وان كان ظرفا او جارا او مجرورا ولا يتقدم خبرها على اسمها ايضا لان العمل الضعيف يبطل بتغير النظم الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز تقديمه على الاسم لان الظرف مما يتوسع في غيره وذلك لان الظرف اما زمان ومكان فلا يخلو شيء مما سوى الباري تعالى عنهما فيكون كالمحرم بالنسبة الى جميع الاشياء فيدخل حيث لا يدخل غيره نحو ان في ذلك لعبرة وانما دخلت لام التاكيد على الاسم وانما محلها الخبر كما هو المقرر نحو ان الكافر لفي سقر لئلا يلزم اجتماع حرفي التاكيد وتلحقها ماء الكافة فتكفها عن العمل فتدخل ح على الفعلية ايضا نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضارب والدليل على ذلك استعمال العرب كذلك واعلم ان ان المكسورة لا تغير الجملة والمفتوحة تغيرها وتؤول مع معموليها مصدرا اى معنى مفردا والمصنف اراد ان يبين ضابطة محل المكسورة والمفتوحة فقال المصدر اى المعنى الافرادي ان حل محل ان اى في محل كان فيه هذه الكلمة فتحت همزتها لتؤول على المفرد والا يحلها كسرت لتبقى جملة فان جاز الامران اى حلول المعنى الافرادي فيه وعدم حلوله جاز الامران فتح الهمزة وكسرها والاول نحو اولم يكفهم انا انزلنا فان مع معموليها وقعت في محل الفاعل والفاعل لا يكون الا مفردا ففتحت همزتها لتؤول على المفرد ويصح وقوعها فاعلا اى اولم يكفهم انزالنا القران والثاني نحو قال يعني عيسى بن مريم انى عبد الله ومقول القول ومحكيه لا يكون الا جملة فكسرت الهمزة لذلك والثالث نحو اول قولي انى احمد الله وجواز الامرين فيه مبني على جواز الاعتبارين وذلك ان المبتدا

اذا وقع قولا وكان خبره ايضا قولا وقائل القولين واحدا يجوز ان يعتبر الخبر اى القول الثاني مفردا لكون المبتدا اعني القول الاول كذلك بان يقال في المثال الاول قولي حمد الله فقول القول قول لان الاسم المنفصل حكم ما اضيف اليه وحمد الله ايضا قول لانه هو الثناء باللسان وقائل القولين واحد وهو المتكلم فصح عن ولي قولي بانى احمد الله ويجوز ان يعتبر اى الخبر جملة ويؤول المبتدا اى القول الاول باسم المفعول اى المقول بان يقال اول قولي اى مقولي الاول وهذا المقول وهو انى احمد الله والمعطوف على اسماء هذه الحروف منصوب لان المعطوف من التوابع والتابع انما يعرب باعراب المتبوع سواء كان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرا قائمان او بعد مضيه ان زيدا قائم وعمرا اى وعمرا ايضا قائم فحذف خبر الثاني بقرينة خبر الاول ويختص بحسب الاستقراء ان ولكن بجواز رفعه اى رفع المعطوف بشرط مضي الخبر نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع عطفا على محل اسم ان وهو محل المبتدا وخبر المعطوف ايضا محذوف كسابقه وانما شرط مضي الخبر لانه لو رفع المعطوف وكان العطف قبل مضيه نحو ان زيدا وعمرو قائمان لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو غير جائز من النواسخ ما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر وتعملان عملها وهو رفع الاسم ونصب الخبر على اعم بشرط بقاء النفي الذي هو جهة المشابهة بينهما وبشرط تاخر الخبر لئلا يتغير نظم معمولي عامل ضعيف لا غير نحو ما زيد قائما ولا رجل قاعدا فلو انتقض النفي وتقدم الخبر بطل العمل اما في صورة الانتقاض فلفوات المشابهة واما في صورة التقدم فلتغير النظم نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد ويشترط في ما خاصة عدم زيادة ان النافية معها فلو زيدت بطل العمل لاجل الفاصل نحو ما ان زيد قائم وانما اشترط هذا الشرط في ما دون لا لان ان لا يراد معها اصلا لانها لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال فلا جمع بينهما كالمحال

ويشترط في لا المشبهة بليس تنكير معمولها اي اسمها وخبرها فلا تعمل في المعرفة وذلك لضعف شبهها

بليس لما تقدم من انها لنفي الاستقبال وليس لنفي الحال وان لحقتها التاء التانيث للكلمة

ازداد ضعف عملها بالفاصل واختصت بالاحيان اي الظروف لان العمل في الظروف سهل

وكثر حذف اسمها نحو ولات حين مناص اي ولات حين حين مناص اي مفر

من النواسخ لاء النافية للجنس وتسمى لاء التبرية وتعمل عمل ان وهو نصب الاسم ورفع الخبر

كما مر ولما كانت ان لتاكيد الاثبات ولاء التبرية لتاكيد النفي حملت عليها في العمل فهي فرع

لان ان فرع للفعل فهي فرع الفرع فيكون اضعف في العمل ولذا قال تعمل ان بشرط

عدم دخول جار عليها فان دخل جار عليها الغي العمل للجار نحو اشهد ان امير المؤمنين عليا ولي الله

ووصي رسول الله صلعم وخليفته بلا فصل حقا اي لا فصل بينهما فلا لنفي الجنس وفصل اسمها

فعمل في الجار دونها لانه عامل اقوى بالنسبة اليها واسمها ان كان مضافا او شبيها به

نصب اي كان معربا منصوبا نحو لا غلام رجل في الدار ولا خيرا من زيد فيها والا اي وان

لم يكن مضافا او شبيها به بني على ما ينصب به وهو الحركة في المفرد والحرف في التثنية

والجمع نحو لا رجل ولا رجلين في الدار اما بناؤه فلتضمنه معنى من الجنسية واما كون البناء

على الحركة فللفرق بين البناء الاصلي والعارضي واما كون الحركة فتحة فلانها لو كانت كسرة

لتوهم انها من المقدرة ولو كانت ضمة لتوهم انها بالابتداء ويشترط تنكيره اي تنكير اسمها

ومباشرتها اي الكلمة لا فان عرف اي اسم لا او فصل بينها وبين اسمها اهملت عن العمل

لما عرفت انها فرع الفرع واضعف في العمل فلا تعمل في المعرفة ولا في المفصول وكررت

ليطابق السؤال المقدر نحو لا زيد في الدار ولا عمرو في جواب ازيد في الدار ام عمرو ولا

ولا في الدار رجل ولا امراة في جواب افي الدار رجل ام امراة تنبيه في جواز وجوه الاعراب

في اسم لاء المكررة وذلك اي جاز لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي في كل تركيب

كرر فيه كلمة لا على سبيل العطف ووقع بعد كل منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه الاول

فتحهما على الاصل اي مثل ما لم يتكرر فان اسمها حينئذ مفتوح لا غير كما في لا رجل في الدار

نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول

عطف مفرد

على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة على جملة

اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية

وانما اكتفينا في تقدير الخبر بقولنا الا بالله ولم نذكر المتعلق الذي هو موجود ولا المستثنى

منه الذي هو باحد لان هذا مستثنى مفرغ والمستثنى المفرغ انما يعرب بحسب العوامل

والعامل في المستثنى منه هنا لاء التبرية على انه خبرها اذ لو قلت لا حول باحد الا بالله

يكون الجار مع مجروره خبر لا قائما مقام متعلقه الذي هو موجود ولما حذف صار المستثنى

هو الخبر ويجوز التصحيح بالجمع بان يقال لا حول موجود باحد الا بالله لكن خير الكلام ما قل ودل

الثاني رفعهما بالابتداء اي لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم الغير الله حول وقوة فجاء

في الرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الجملة من قبيل عطف المفرد على المفرد كما هو الظاهر ومن

عطف الجملة على الجملة ايضا اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله او على الاعمال كليس اي الرفع فيهما

على اعمال لا اعمال ليس فيكون الخبر اعني قولنا الا بالله منصوبا سواء جعل من قبيل عطف المفرد على

المفرد او عطف الجملة على الجملة الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح

الاول فلان لاء الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لاء الثانية زايدة فرفعه اما

بالعطف على المحل اى على محل الاول لان محله مرفوع بالابتداء سواء جعل من قبيل عطف المفرد
على المفرد او عطف الجملة على الجملة او على اعمال الثانية كليس ويتعين ح ان يجعل من قبيل
عطف الجملة على الجملة اى لاحول موجود ولاقوة موجودًا الا بالله ولا يجوز جعله من قبيل عطف
المفرد على المفرد لانه يلزم ان يكون الا بالله مرفوعًا ومنصوبًا وهو غير جائز الرابع عكس الثالث
اى رفع الاول وفتح الثاني نحو لاحولٌ ولاقوةَ الا بالله اما فتح الثاني فلكون لا الثانية لنفي
الجنس ورفع الاول على اعمال الاولى كليس فهو ايضا من قبيل عطف الجملة على الجملة لاغير
لما عرفت والغائها وجعلها زائدة فيجوز فيه العطفان الخامس فتح الاول لكون لا
فيه لنفي الجنس ونصب الثاني بالعطف على اللفظ اى لفظ المفتوح لمشابهة الفتح
في عروضه بعارض النصب اى حركة اعراب تعرض بعروض العامل وتابع المعرب تما
يتبع على اللفظ وكذا ما يشبهه نحو لاحول ولاقوة الا بالله مع جواز العطفين فيه وا ضابط
في عطف المفرد على المفرد جعل الا بالله خبرًا لهما بتقدير المتعلق بصيغة المثنى وفي
عطف الجملة على الجملة جعلها خبرًا للثانية وتقدير مثلها خبرا للاولى فيقدر المتعلق
فيهما بصيغة المفرد الخامس من النواسخ افعال المقاربة في التسمية بها تغليب لان
جميعها ليست للمقاربة كما ستعرف وهي كاد وكرب واوشك لدنو الخبر اى لمقاربته
نحو كاد وكرب واوشك الشمس تغرب اى قارب غروبها وعسى لرجائه اى لكون الخبر
مرجوًا نحو عسى الله ان يشفى المريض اى شفائه مرجو من عند الله وانشاء وطفق للشروع
فيه اى في الخبر نحو انشاء او طفق زيد يكتب اى شرع في الكتابة وتعمل افعال المقاربة
عمل كان لانها من اخوات كان ولافرق بينهما الا ان اخبارها جمل مبدوة بمضارع دائمًا

نحو ان

بخلاف خبر كان فانه يكون مفردًا ايضا ويغلب في الاولين اى في كاد وكرب تجرده
اى تجرد الخبر عن ان التي هي حرف الاستقبال ومفهوم الاولين قريب من الحال فلجمع
بينهما كالمحال نحو وما كادوا يفعلون ويغلب في الاوسطين اى في اوشك وعسى
اقترانه بها اى اقتران الخبر بان وذلك في عسى مسلم لان ان للاستقبال والرجاء
ايضا انما يحصل فيه نحو عسى ربكم ان يرحمكم واما في اوشك فغير مسلم بناء على ان كلامهم
كلامه لانه جعلها في صدر الباب مثل كاد في الدنو لا مثل عسى في الرجاء فتامل
وكلمة ان في الاخيرين وهما انشاء وطفق ممتنعة لانهما للشروع في الحال فلا يجتمعان
مع حرف الاستقبال نحو انشاء او طفق زيد يكتب اى شرع وعسى وانشاء وكرب ملازمة
للمضى لم يستعمل في كلام العرب غير الماضي منها وجاء يكاد ويوشك ويطفق الاول
كقوله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم والثاني كقول الشاعر يوشك
من فر من منيته في بعض غراته يوافقها واما الثالث فقد تبع المصنف في ذكره على
الاخفش والجوهري ولم يذكروا الرشا هذا تتمة لخواص بعض الافعال السابقة تختص
عسى واوشك بحسب الاستقراء باستغنائهما عن الخبر فتكونان ح تامتين وذلك
في كل تركيب كان فيه بعد عسى ان مع الفعل وكان بعد ذلك الفعل اسم ظاهر فاعل له
نحو عسى ان يقوم زيد اى قيامه وان قدمت هذا الاسم على نفس عسى وجعلته مبتداء
وقلت زيد عسى ان يقوم فلك اى فجاز لك ح وجهان من التركيب الاول اعمالها
اى اعمال عسى في ضمير زيد ويكون ذلك الضمير اسمًا لها فما بعدها وهو ان يقوم خبرها
والجملة خبر المبتداء والثاني تفريغها عنه اى تفريغ عسى عن ضمير زيد فما بعدها الى

يقوم اسم لما معنى عن الخبر فالعائد الى المبتدا هو ضمير يقوم لا غير ويظهر اثر ذلك المذكور
في التانيث والتثنية والجمع فعلى الاول وهو اعمالها في ضمير زيد تقول هند
عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني
وهو تفريغها عن الضمير تقول عسى في الجميع نحو هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان
يقوما والزيدون عسى ان يقوموا النوع الثاني من انواع المعرب ما اى اسم معرب
يرد في الكلام منصوبا لا غير وهو ثمانية اقسام الاول المفعول به قدمه لانه اشهر
المفاعيل وهو الفضلة في الكلام وهذا شامل لجميع المنصوبات الواقع عليه الفعل
خرج به الجميع نحو ضربت زيدا فزيد فضلة يتم بدونه الكلام وقد وقع عليه الضرب
والاصل تاخره عنه اى عن الفعل العامل فيه لان حق المعمول ان يكون بعد عامله
وقد يتقدم على عامله جوازا لافادة الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر
بشهادة الذوق نحو زيدا ضربت اى لا غيره وقد يتقدم وجوبا للزومه الصدر اى
معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام نحو من رأيت اى اى رجل من الرجال رأيت
فمن اسم استفهام مفعول مقدم على عامله حفظا لصدارته وما يقتضى الصدارة
ستة الاستفهام والشرط والقسم والتعجب والتمنى ولام الابتداء الثاني ما يرد منصوبا
لا غير المفعول المطلق وانما سمى به لعدم تقييده بحرف ولا بظرف كسائر المفاعيل
كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فالثلاثة الاول قيدت بحرف
والاخير بظرف بخلاف المفعول المطلق وهو المصدر الذى يوكد عامله او يبين
نوعه او عدده نحو ضربت ضربا مثال للموكد لانه يدل على ما دل عليه الفعل فهو

مؤكد له وضربت ضرب الامير مثال للنوعى لان المقصود تشبيه ضربه بضرب الامير في كيفية
مخصوصة وهى نوع من الضرب وضربت ضربتين مثال للعددى وهو ظاهر والموكد مفرد
دائما بلا خلاف لانه بمنزلة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع اجماعا وفي النوعى خلاف
والصحيح انه يثنى ويجمع ايضا لان النوع قد يتعدد ويختلف فيحتاج الى التثنية والجمع
واللفظ المفرد لا يفيدهما ولما اتى بمثال العددى بصيغة المثنى لم يحتج الى بيان جواز تثنية
وجمعه ويويد ما ذكرنا من المذهب الصحيح قول ابن مالك وما لتوكيد فوحد ابدا
وثن واجمع غيره وافردا لان ضمير غيره راجع الى ما للتوكيد فيشمل النوعى وقد يحذف
عامله سماعا اى حذفا سماعيا لا قاعدة له يعرف بها كما في نحو سقيا اى سقاك الله سقيا
ورعيا اى رعاك الله رعيا وقياسا اى حذفا قياسيا يعلم له قاعدة كلية يحذف معها
الفعل وجوبا وذلك في مواضع منها ما وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة
تقدمته عليه ونعنى بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره الغرض
المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواع المحتمل نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض من شد الوثاق
اما المن او الفداء ففصل الله تعالى هذا الغرض المطلوب بقوله اما منا بعد اى شد الوثاق
واما فداء اى اما تمنون منا واما تفدون فداء ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه
مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهى له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف
ولا محتمل له سواه ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لها محتمل غيره نحو

نحو زيد قائم حقا اى حق حقا بمعنى ثبت ثبوتا فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهو
قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الحق والباطل اى الصدق والكذب ومنها
ما وقع المفعول المطلق فيه مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل كل منهما على اسم لا يجوز كون
المفعول المطلق خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وانما انت سيرا اى تسير
سيرا ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه مكررا بعد اسم لا يصلح ان يكون خبرا عنه نحو
زيد سيرا سيرا اى يسير سيرا سيرا ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحب ذلك الاسم نحو مررت به
فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع
للتشبيه علاجا اى دالا على فعل من افعال الجوارح بعد جملة هى قوله له صوت وهى
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه مضافا
الى الفاعل والمفعول اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
نحو لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك اقامة كثيرة متتالية فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك وسعديك اصله اسعد لك اسعادا
اى اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعانة بعد اعانة فهو على قياس لبيك الا ان اسعد
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام الثالث مما يرد منصوبا لا غير
المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله فى المستقبل ولو بالاعتبار

او لحصول

او لحصوله فى الحال نحو ضربته تاديبا مثال لما فعل الفعل وهو الضرب لتحصيله فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل الفعل وهو ا
لقعود لحصوله فان القعود انما وقع بسبب حصول الجبن ويشترط فى كونه مفعولا له
كونه مصدرا متحدا بعامله وقتا وفاعلا كما فى ضربته تاديبا فان تاديبا مصدر متحد بعامله
فى الوقت اذ زمان الضرب والتاديب واحد لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار بان يعتبر اولا
زمان الضرب ثم يعتبر زمان التاديب لان الضرب فى الخارج للتاديب ومتحدا به فى الفاعل
فان المتكلم كما هو ضارب فهو مؤدب ومن ثم اى ومن اجل ذلك الاشتراط جيء باللام
فيما لم يكن مصدرا نحو والارض وضعها للانام وفيما كان مصدرا لكن لم يتحد بعامله
والوقت نحو تهيات للسفر وفيما لم يتحد فى الفاعل ايضا نحو جئتك لمجيئك اياى فليس
شىء من ذلك عند المصنف لانه اخذ المنصوب فى تعريفه كما عرفت ولانه جعل مفعول له
من اقسام ما يرد منصوبا لا غير وابن الحاجب يرى كل ذلك مفعولا له واكثر النحاة موافقون له
فالنحو معه كيف وقد قال الامام عليه السلام كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف
اليه مجرور الرابع مما يرد منصوبا لا غير المفعول معه وهو المذكور بعد واو المعية وهى الواو
التى بمعنى مع تدل على معنى المصاحبة ولذا قال المصاحب معمول الفعل سواء كان المعمول
فاعلا او مفعولا وسواء كان الفعل لفظيا او معنويا واختلف فى عامله فقيل هو هذه
الواو التى بمعنى مع ومذهب الجمهور انه هو الفعل ومعناه بتوسط تلك الواو وعلى
القولين لا يتقدم على عامله اجماعا مراعاة لاصل الواو وهو كونها للعطف والمعطوف
من التوابع والتابع لا يتقدم على المتبوع نحو سرت وزيدا اى مع زيد مثال لكون

ظرف زمان مبهم ومحدود نحو — ظرف مكان مبهم معين نحو
قابل نصب بتقدير في — جانا دار نصب بجز ذكر في
ظرف مكان معين نيست
حكم زمان است يقين حكم وي

الفعل لفظيا وما لك وزيدا اى ما تصنع مع زيد مثال لكون الفعل الفعل معنويا
لان ما لك بمعنى ما تصنع وجئت انا وزيدا هذا مثال لكون الفعل لفظيا لكن مع فرق
بينه وبين المثال الاول يظهر من قوله والعطف فى الاولين قبيح اما فى سرت وزيدا
فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد تاكيده بضمير منفصل
كما يأتى فى موضعه انشاء الله ولا تاكيد هنا واما فى ما لك وزيدا فلان العطف على الضمير
المجرور لا يجوز على المشهور الا بعد اعادة الجار على المعطوف كما يجئ فى بابه و
لم يعد هنا وفى الاخير سائغ اى العطف فى المثال الاخير وهو قوله جئت انا
وزيدا جائز لوجود التاكيد بالمنفصل فيه فيجوز نصب زيد على المفعول معه ويجوز
رفعه على العطف على المرفوع المتصل وفى نحو ضربت زيدا وعمرا واجب لان الاصل
فى الواو للعطف والحمل على معنى مع خلاف الاصل ولا يصار اليه الا عند الضرورة
وهى فى الاولين كون العطف قبيحا وفى الاخير كونه خروجا عن الظاهر لسبب كون
المعطوف عليه ضمير رفع متصل بخلاف هذا المثال فان العطف فيه جائز مع ظهوره
موافقا للاصل فيجب اذ يحمل عليه الخامس مما يرد منصوبا لا غير المفعول فيه وهو
اسم زمان مبهم او معينا واسم مكان مبهما او بمنزلته احدهما منصوب بفعل فعل
فيه اى فعل ذلك الفعل فى ذلك الزمان او المكان نحو جئت يوم الجمعة مثال
للزمان المعين ومثال الزمان المبهم كقولك صمت دهرا وصليت خلف زيد
مثال للمكان المبهم لان خلف زيد اى هذا الجانب منه ممتد الى غير النهاية وكذلك
سائر الجهات الست وسرت عشرين يوما مثال لما هو بمنزلة الزمان وعشرين

فرسخا

فرسخا مثال لما هو بمنزلة المكان وكذلك يعلم حكم كل عدد من مميزه ففى ضربت
عشرين ضربا عشرين مفعول مطلق وفى ضربت عشرين رجلا هو المفعول به وعلى
هذا القياس واما نحو دخلت الدار مما وقع المكان المعين فيه منصوبا بعد دخلت
فمفعول به على القول الاصح لا مفعول فيه فلا يرد النقض به بان يقال تقييد المكان
بالمبهم لا فائدة فيه لان الدار مكان معين وقد وقع مفعولا فيه ووجه الاصحية
ان الدار فى نحوه مما وقع عليه الفعل لا مما فعل الفعل فيه فنسبة الدخول الى الدار
كنسبة الضرب الى زيد فى ضربت زيدا السادس مما يرد منصوبا لا غير المنصوب بنزع
الخافض وبعضهم لم يجعله بابا على حدة بل نظمه فى سلك المفعول واكثرهم يسميه
المفعول به على الاتساع ولا مشاحة فى الاصطلاح وهو الاسم الصريح او الماول به
اى بالاسم المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف الجر وهو اى المنصوب بنزع الخافض
قياسى مع ان وان المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الثانية وانما
كان معهما قياسيا لاستطالتهما بصلتهما نحو عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال
مثال هو مع ان المخففة النون اى من ان جاءكم وعجبت ان زيدا قائم مثال هو مع ان
المشددة اى من ان زيدا قائم وسماعى فى غيره ذلك اى فى غير ما كان مع ان وان وهو
الاسم الصريح نحو ذهبت الشام اى الى الشام واختار موسى قومه سبعين رجلا اى
من قومه فالقياسى هو المؤول بالاسم والسماعى هو الاسم الصريح السابع مما يرد
منصوبا لا غير الحال يذكر ويؤنث والتانيث افصح وهى لغة التغيير والانتقال
واصطلاحا المبينة للهيئة اى الفضلة المبينة لهيئة الفاعل فى صدور الفعل عنه

وهيئة المفعول فى وقوع الفعل عليه غير نعت فى كونها قيدا للعامل بخلاف النعت
فانه لا يفهم منه التقييد فالمفهوم من قولنا جاء زيد راكبا صدور المجيء عنه فى حالة
الركوب ومن قولنا جاء زيد الراكب صدور المجيء عن زيد الراكب كما تقول زيد الراكب
جائنى فلا يفهم التقييد عنه ويشترط تنكيرها لكونها فى المعنى خبرا عن ذى الحال
وحق الخبر التنكير او نقول الغرض من الحال التقييد وهو يحصل بالتنكير والتعريف
زائد على الغرض والاغلب فى الاستعمال كونها منتقلة عن صاحبها مشتقة غير
جامدة مقارنة لعاملها فى الزمان ليحصل التقييد المطلوب نحو جائنى زيد راكبا
فراكبا حال منتقلة لان الركوب ينتقل ويزول عن زيد قطعا مشتقة لانه اسم الفاعل
وهو من المشتقات مقارنة لعاملها الذى هو جاء لان المجيء فى وقت الركوب وقد تكون
اى فى الاستعمال الاقل ثابتة لصاحبها غير منتقلة عنه نحو جائنى زيد طويلا
وجامدة غير مشتقة قال ابن مالك فى مثال ذلك كبعه مدا بكذا يدا بيد وكر
زيد اسدا اى كاسد مؤول بالمشتق اى بعه حال كونه مسعرا مدا بكذا مقبوضا
باليد وكر زيد حال كونه شجاعا كالاسد ومقدرة غير مقارنة لعاملها بل يكون المقا
رنة فيها تقديريا وفرضيا نحو رأيت زيدا فى يده صقر صائدا به غدا صائدا حال عن
زيد واصطياده غدا ليس مقارنا لوقوع الرؤية عليه امس وبعض المحققين اول
مثل ذلك بالعزم اى عازما للصيد به غدا والعزم مقارن لزمان الرؤية والاصل
فى الحال تأخرها فى الذكر عن صاحبها لانها فى المعنى خبر عن صاحبها كما تقدم والاصل
فى الخبر التأخر ويجب ذلك الاصل وهو تأخرها عن صاحبها ان كان صاحبها مجرورا
نحو

نحو مررت بهند قائمة والمجيء ضرب ضاحكة فلا يقال فيهما قائمة مررت بهند ولا ضاحكة
ضرب هند لان المجرور لا يتقدم على جاره حرفا كان او اسما فما كان حالا من المجرور فشانه
من شؤونه وصفته من صفاته فهو ايضا كذلك بل ذلك بطريق اولى وبطرز اوضح والمخالف
فى ذلك ضعيف كما لا يخفى ويمتنع ذلك الاصل اى تأخر الحال عن صاحبها ان كان اى
صاحبها نكرة محضة وهو قليل اى والحال ان كون صاحبها نكرة قليل فى كلام العرب
نحو رأيت راكبا رجل بتقديم الحال عليه فيها فلا يقال رأيت رجلا راكبا على الاصل لانها
يلتبس بالصفة بخلاف صورة التقديم فان الصفة لا يتقدم على الموصوف والالتباس
فى صورة نصب ذى الحال فحمل ما سويها عليها ليطرد الباب ويجب تقدمها على العامل
ان كان لها الصدر بان كانت اسم استفهام نحو كيف جاء زيد فكيف اسم استفهام منصوب
محلا على الحالية قدم على عامله حفظا لصدارته ولا يجيء الحال عن المضاف اليه لانها تبين
هيئة الفاعل والمفعول والمضاف اليه ليس كذلك الا اذا صح قيام مقام المضاف اليه ويكون
ح فى المعنى مفعولا نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا اى مائلا الى الحق فلو حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه بان يقال بل نتبع ابرهيم حنيفا كان ذو الحال مفعولا مع استقامة
المعنى او كان المضاف بعضا اى بعض المضاف اليه فلو حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه اما يكون فاعلا نحو اعجبني وجه هند راكبة فلو قلت اعجبني هند راكبة بحذف
الوجه يستقيم المعنى مع كون ذى الحال فاعلا واما يكون مفعولا نحو رأيت وجه هند
راكبة على نحو ما مر او كان اى المضاف عاملا فى الحال والمضاف اليه ايضا اما يكون
فاعلا نحو اعجبني ذهابك مسرعا باضافة المصدر الى الفاعل او مفعولا نحو اعجبني

ضرب زيد قائما باضافة المصدر الى المفعول والمضاف فى الحالين عامل فى الحال
الثامن مما يرد منصوبا لا غير التمييز هو والمميز والتفسير والمفسر والمبين والتبيين بمعنى
واحد وهو النكرة الرافعة للابهام المستقر اى الثابت فى المعنى الموضوع له بحسب
الوضع لا للابهام العارض بحسب اشتراك اللفظ نحو عين جارية فانه لا يسمى تمييزا فى
الاصطلاح عن ذات او نسبة وسيأتى مثالها ويفترق التمييز عن الحال باغلبية جموده
على عكس ما تقدم فى الحال من ان الاغلب كونها مشتقة وعدم مجيئه جملة بخلاف
الحال فانها كما تجيء مفردة تجيء جملة ايضا كما تجيء تفصيلها فى الحديقة الرابعة انشاء الله
وعدم جواز تقدمه اى يفترق التمييز عن الحال ايضا بعدم جواز تقدمه على عامله لان عامله
اما اسم جامد واما فعل وشبهه وعمل الاول انما كان لسبب المشابهة للفعل مشابهة
ضعيفة بعيدة نحو عندى رطل زيتا فرطل لما تم بالتنوين اللاحق باخره واشبه الفعل
الذى تم بفاعله الذى يجيء بعده فلما جاء التمييز بعد تمام الاسم اشبه المفعول الذى
يجيء بعد تمام الفعل وللبعدية مدخلية فى المشابهة فلو قلت زيتا رطل بتقديم التمييز
زال هذه المشابهة فلا يتقدم على عامله الاسم اجماعا ولا عامله الفعل وشبهه من المصدر
والمشتقات على الاصح لان التمييز يكون فاعلا بحسب المعنى نحو طاب زيد نفسا او
طاب نفس زيد والفاعل لا يتقدم على عامله ولما كان اغلبية الاشتقاق فى الحال واغلبية
الجمود فى التمييز مما يفترقان به فان كان التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا احتمل الحال
ايضا ويعلم منه ان الحال ان كان جامدا نحو طاب التمر رطبا واطيب منه بسرا احتمل التمييز ايضا
وهذا اللازم لكلامه رحمه الله وان لم يذكروه وهو اعتبار صحيح لا غبار فيه فالاول اى ما يرفع

الابهام

الابهام عن ذات يرفعه عن المقدار غالبا اى فى غالب المواد واكثرها والمقدار ما يقدر
به الشيء اى يعلم به قدره كالعدد والوزن والكيل ونحو ذلك ويكثر الابهام فيه مثلا
لو قلت عندى عشرون لم يعلم المراد منه حتى يؤتى بالتمييز اى درهما او دينارا او الخفض
اى جر التمييز باضافة المقدار اليه قليل اى جائز على قلة كرطل زيت بخلاف النصب
فانه كثير جدا فى تمييز المقادير التى هى الاصل فى الابهام كما اشرنا اليه لكون النصب نصا
فى رفع الابهام فى باب التمييز ومن غيره اى ما يرفع الابهام عن غير المقدار يرفعه قليلا
اى فى قليل المواد لقصور طلب غير المقدار للتمييز لقلة الابهام فيه ولذا قال والخفض
كثير لحصول الغرض بالاضافة مع الخفة نحو خاتم فضة بالجر والثانى اى ما يرفع الابهام
عن نسبة يرفعه عن نسبة فى جملة او نحوها او اضافة نحو عندى رطل زيتا مثال
لما يرفع الابهام عن ذات هى مقدار فان الرطل نصف من مبهم باعتبار ذاته اى
جنسه غير معلوم انه من العسل او الخل او غيرهما وزيتا يرفع ذلك الابهام ويبين المراد
وخاتم فضة مثال لما يرفع الابهام عن ذات غير مقدار واشتعل الراس شيبا مثال
لما يرفع الابهام عن نسبة فى جملة نظير طاب زيد نفسا ولله دره فارسا وهذا
يصلح ان يكون مثالا لما يرفع الابهام عن نسبة فى نحو جملة باعتبار ان الله
مصدر وعن نسبة فى اضافة باعتبار انه مضاف والدر فى الاصل اللبن واريد
به الخير الكثير اى لله خيره فارسا اى من جهة فروسيته اى حذقه بامر الخيل لا
بمجرد ركوبه الفرس كما توهم والناصب لمبين الذات هى اى الذات نفسها وان
كان اسما جامدا لما سبق من المشابهة الضعيفة فيه ولمبين النسبة هو ا

المسند من فعل وشبهه وهو ظاهر النوع الثالث من انواع المعرب ما يرد مجرورا
لا غير وهو اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه وهو ما اى اسم حقيقة او
حكما انسب اليه شئ بواسطة حرف جر مقدر مراد قوله مقدر لاخراج المجرور بالحرف
المذكور نحو مررت بزيد فان المرور قد نسب الى زيد بواسطة الباء لكنه لا يسمى
فى الاصطلاح مضافا اليه وقوله مراد لاخراج المنصوب بنزع الخافض والمفعول فيه
وامثالهما مما كان منصوبا بعد تقدير حرف الجر فان المراد بالمراد ما يبقى له رسم وان
لم يبق له اسم كغلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم والتقدير غلام لزيد وخاتم من فضة
وضرب فى اليوم والاضافة فى الاول تسمى لامية وفى الثانى بيانية وفى الثالث ظرفية
وقوله حكما لادخال الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانه
فى حكم يوم نفع الصادقين صدقهم لكن بقى المضاف اليه فى الاضافة اللفظية خارجا
عن التعريف كضارب زيد فان المشهور بل كاد ان يكون اجماعا انه لا حرف فيها بل
اضيف الصفة الى المعمول الذى كان منصوبا قبل الاضافة والتعريف غير جامع و
يمكن ان يقال ان التعريف مخصوص بالمضاف اليه فى الاضافة المعنوية لكونها الاصل
والحقيقة واللفظية فرع لها فانجرّ فيها الحمل على الاصل ويمتنع اضافة المضمرات
واسماء الاشارة واسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات لعدم الاذن من
العرب على اضافتها سوى اىّ فى الثلثة الاخيرة وهى الاستفهام والشرط والمو
صول لورود الاستعمال فى ذلك نحو لنعلم ايكم احسن عملا فى الاستفهام وايهم
يأتك اكرمه فى الشرط لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فى الموصول

وبعض الاسماء تجب اضافتها بدليل الاستقراء اما الى الجملة وهو اذ نحو واذكروا
اذ كنتم قليلا وحيث نحو اجلس حيث جلس زيد واذا نحو والليل اذا يغشى او
الى المفرد مطلقا ظاهرا او مضمرا وهو كلا نحو جاءنى كلا الرجلين ورايت كليهما
وكلتا نحو جاءتنى كلتا المرأتين ورأيت كلتيهما وعند نحو المال عند زيد او عندك
ولدى نحو ولدى اسد شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم ونحو اقر
بما زبر فيه لديك وسوى نحو جاءنى القوم سوى زيد وكقوله واذا تباع كريمة او تشترى
فسواك بايعها وانت المشترى او ظاهر افقط وهو اولو نحو جاءنى اولوا الالباب
وذو نحو جاءنى ذو مال وفروعهما نحو اولات حمل وذات بهجة او مضمرا فقط
وهو وحده نحو لا اله الا الله وحده لا شريك له ولبيك نحو قوله تعالى للحسين
عليه السلام حين نادى عند قبر جده صلى الله عليه وآله لبيك عبدك وانت فى
كنف وكلما قلت قد سمعناه واخواته اى اخوات لبيك وهى سعديك
وحنانيك ودواليك تكميل لمبحث الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين
ونون المثنى والجمع وملحقاتهما لان التنوين وما يقوم مقامه كنون التثنية
والجمع علامة تمام الكلمة والمضاف تمامه بالمضاف اليه فوجوده فى اخر المضاف
كوجوده فى وسط الكلمة وهو غير جائز فان كانت الاضافة اضافة صفة الى
معمولها فلفظية والمراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واضافة اسم التفضيل كاحسن كلمة واسمى الزمان والمكان كمقتل زيد وسائر
المشتقات كلها معنوية وكذا اضافة اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يوجد شرط

عملها بان كانا بمعنى الماضي فمعنوية ايضا واما اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
نحو ضارب زيد ومضروب عمرو الان او غدا فاضافتها لفظية ولا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ فقط ولا تؤثر في المعنى من التعريف والتخصيص شيئا ولذا سميت لفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط والا اي وان لم يكن اضافة صفة الى معمولها بان لم يكن
المضاف صفة اصلا كغلام زيد او كانت صفة مضافة الى غير معمولها كمصارع
مصر وضارب زيد امس فمعنوية اي فالاضافة في كل ذلك معنوية وتفيد
الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام زيد وتخصيصا
مع المضاف اليه النكرة كغلام رجل وافادتها تعريفا لكونها موضوعة لمعهودية
المضاف لا لكون النسبة الى المعين والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد
والحال ان الاول معرفة اجماعا والثاني نكرة اتفاقا مع ان النسبة في كليهما
الى المعين فنسبة شيء الى معين لا تستلزم تعيين المنسوب كما اذا قلت ضرب زيد
ونسبة الضرب الى هذا الشخص المعين لم يعلم منه ان اي نوع من انواع الضرب ضربه
وذلك واضح والمضاف اليه منها اي في الاضافة المعنوية ان كان جنسا للمضاف
بان كان اعم منه شاملا له ولغيره فهي بمعنى من كخاتم فضة او ظرفا له فبمعنى في كضرب
اليوم او غيرهما اي غير جنس للمضاف وغير ظرف له فبمعنى اللام كغلام زيد وقد
يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه فيكون في حكم المؤنث
وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره فيكون في
حكم المذكر وذلك لمكان الاتصال بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه

حتى انهما في حكم لفظ واحد وانما اتى بلفظ قد اشعارا بتقليل هذا الاكتساب لان الاتحاد
الحقيقي بينهما مفقود كيف وقد اعربا باعرابين وجوز الفصل بينهما باكثر من كلمتين كما
في قوله كان برذون ابا عصام ❊ زيد حمار دق باللجام ❊ باضافة البرذون وهو الفرس
العجمي الى زيد وفصل باعصام بينهما وهو منادى مضاف حذف نداؤه والاصل
يا ابا عصام كان برذون زيد حمار الخ وهذا الاكتساب مع قلته ليس مطلقا بل بشرط جواز
الاستغناء عنه اي عن المضاف بالمضاف اليه كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم
لما اكتسب الصدر المضاف من القناة المضاف اليها تانيثها الحقت علامة التانيث
بفعله ويصح الاستغناء عنه بان يقال شرقت القناة من الدم وما قبله وان كنت
في جب ثمانين قامة ❊ ورقيت اسباب السماء بسلم ❊ ليستدرجنك القول حتى تهره ❊
وتعلم اني عنكم غير مفحم ❊ وتشرق بالقول الذي قد اذعته ❊ كما شرقت صدر القناة من الدم
هذه الابيات من قصيدة للاعشى يخاطب بها عمير ابن عبد الله ويوعده بالهجاء بعد ما هجاه
الجب بالضم البئر ورقيت بمعنى صعدت واسباب السماء طرقها والسلم المرقاة والاستدراج
الاخذ بالتدريج والمراد بالقول الاول الهجو الذي قصده الاعشى وخوف به العمير وتهره اي
تكرهه وتنفر منه واصل الهرير ان يصوت الكلب من خوف غير مفحم اي غير عاجز وتشرق على وزن
تفرح لازم تعدى الى القول بالباء اريد به هنا الحبس والاخفاء والمراد بالقول الثاني هجو العمير
للاعشى والاذاعة بالذال المعجمة الافشاء ضد الاخفاء يقول يا عمير ان نزلت الى تحت الارض
او صعدت الى السماء ليأخذنك قولي ويصل اليك هجوي حتى تنفر منه وتعلم اني غير عاجز
عنكم وتحفظ وتخفي هجوك الذي اظهرته كحفظ صدر الرمح من الدم فالواو في ورقيت



بمعنى او وما في كما شرقت مصدرية وقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي
الهوى يزداد تنويرا فحيث اكتسب المضاف المؤنث وهو الانارة من المضاف اليه المذكر
وهو العقل تذكيره اعيد اليه ضمير المذكر حيث قيل مكسوف لا مكسوفة وحاصل المعنى
ان نور العقل ينكسف باطاعة العشق وتبعيته وعقل عاصي العشق ومخالفه يزداد
تنويرا اي نورا ومن ثم اي من اجل اشتراط الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه
امتنع قامت غلام هند لانك لو قلت فيه قامت هند لا يفهم منه قيام الغلام
الثاني مما يرد مجرورا لا غير المجرور بالحرف اي بحرف الجر اللفظي وهو ما نسب اليه
شيء بواسطة حرف جر ملفوظ نحو مررت بزيد كما مر والمشهور من حروف الجر اربعة
عشر حرفا سبعة منها تجر الاسم الظاهر لفظا او تقديرا او محلا والاسم المضمر محلا فقط وهي
من والى وعن وعلى وفي والباء واللام نحو سرت من البصرة الى الكوفة في الجر اللفظي ونحو
ورمت عن سلمى مدعيا على ليلى في الجر التقديري وفي هذا البيع بذلك الثمن منفعة
لك في الجر المحلي وسبعة منها تجر الاسم الظاهر فقط وهي مذ ومنذ وتختصان
بالزمان نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي وقت انتفاء رؤيتي يوم الجمعة ورب تختص
بنكرة موصوفة نحو رب رجل كريم لقيته وربه رجلا نادر والتاء تختص باسم الله
نحو تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن ام ليلى من البشر ولا
يقال ترب الكعبة وحتى والكاف والواو لا تختص هذه الثلاثة بظاهر معين
بل تدخل على اي اسم ظاهر كان نحو نمت البارحة حتى الصباح واكلت السمكة
حتى راسها ونحو زيد كالذئب وكالاسد ونحو والشمس وضحيها والقمر اذا تليها

وشتّا لابي زياد شاذ ومن زعم ان معنى قوله ولا يختص بظاهر معين انه يدخل
على معين وغير معين فقد سهى النوع الرابع من انواع المعرب ما يرد منصوبا
وغير منصوب وهو اربعة اسماء الاول المستثنى وهو المذكور اي اسم المذكور
بعد الا واخواتها الدالة لا اي مما ذكر بعد الا واخواتها ليدل على عدم اتصافه
بما نسب الى سابقه اي بحكم نسب الى سابق ذلك الاسم وهو المستثنى منه نحو
جاءني القوم الا زيدا فزيد هو المستثنى لانه ذكر بعد الا ويدل كونه مذكورا بعد
الا على عدم اتصافه بالمجيء الذي نسب الى القوم وهو سابق عنه وحاصل المعنى
ان القوم جاؤوا وزيد لم يجئ وكذلك بعينه جاءني القوم الا حمارا فالتعريف لمطلق
المستثنى متصلا كان او منقطعا فقول البعض ان تعريف مطلق المستثنى متعذر
ليس بسديد وقوله ولو حكما لادخال المستثنى المقدم اي ولو كان سابقه سابقا
حكما نحو ما قام الا زيدا احد فاحد وان كان مؤخرا عن زيد في اللفظ لكنه سابق
عليه في الحكم لانه فاعل لقام فحكمه ان يكون بعده بلا فصل لان الاصل ان يقال ما قام
احد الا زيدا فان كان اي المستثنى المعرف انفا مخرجا عن حكم سابقه في قصد
المتكلم بان كان داخلا فيه بحسب مفهوم اللفظ ثم دل على اخراجه في القصد
بسبب ذكره بعد الا فلا يرد الشبهة التي نذكرها في اخر المبحث فمتصل اي
فهو مستثنى متصل نحو جاءني القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم الى الجماعة الذين كان
الزيد منهم والا اي وان لم يكن مخرجا بان لم يكن داخلا في حكم سابقه حتى يمكن
اخراجه فمنقطع اي فهو مستثنى منقطع نحو جاءني القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم



الى الجماعة الذين لم يكن زيد منهم ونحو جاءنى القوم الا حمارا من غير اعتبار شرط فيه
فالمستثنى المنقطع يجوز ان يكون من جنس سابقه الذى هو المستثنى منه و
يجوز ان لا يكون منه فما اشتهر بين الناس ان المتصل ما كان من جنس سابقه
والمنقطع ما لم يكن كذلك ليس على اطلاقه ورب شهرة لا اصل لها اذا عرفت ذلك فا
فالمستثنى بالا متصلا كان او منقطعا ان لم يذكر معه المستثنى منه فى الكلام
اعرب بحسب العامل نحو ما جاءنى الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد
ويسمى المستثنى ح مفرغا لان تفريغ العامل عن معموله الذى هو المستثنى منه لاجل
العامل فى المستثنى فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
والكلام معه اى مع المستثنى المفرغ غير موجب غالبا لاستقامة المعنى ح
فى غالب المواد كما فى الامثلة المذكورة فان معنى ما جاءنى الا زيد ما جاءنى جميع
اهل العالم سوى زيد وذلك ممكن بخلاف الموجب نحو جاءنى الا زيد فان معناه
جاءنى اهل العالم جميعا سوى زيد وذلك محال نعم قد يستقيم المعنى فى الموجب ايضا
نحو قرأت الا سورة الفاتحة والمعنى قرأت جميع سور القرآن الا هذه السورة لكنه
قليل بالنسبة الى الاول ولذا قيده بالغالب فقول بعض النحاة ان المفرغ لا يكون
الا بعد نفى او شبهه على الاطلاق ظاهر الفساد وان ذكر اى المستثنى منه
ويسمى الكلام ح تاما فان كان الكلام موجبا نصب المستثنى متصلا كان او
منقطعا وقد مر المثال لهما فى قولنا جاءنى القوم الا زيدا وجاءنى القوم الا حمارا
فلو لم ينصب المستثنى ح بل ابدل عن المستثنى فبعد اعتبار اسقاط المبدل منه

لكن حينئذ

كما هو شأنه يصير المعنى كالمفرغ فى عدم استقامة المعنى فى الموجب غالبا فكان من الواجب
ان يقيدوا بالغالب ههنا ايضا بان قالوا فان كان الكلام موجبا نصب غالبا لئلا ينتقض
بمثل قولهم الناس كلهم هالكون الا العالمون ولئلا يحتاجوا فى التفصى عنه الى تكلف
والا اى وان لم يكن الكلام موجبا نظر فى المستثنى فان كان متصلا والاحسن اتباعه على اللفظ
اى لفظ المستثنى منه بالابدال عنه بدل البعض من الكل مع جواز النصب على الاستثناء
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية من الفاعل اى ما فعلوا القوم هذا الامر الا قليل منهم
والمعنى فعله قليل منهم مع جواز الا قليلا بالنصب لاستقامة المعنى ح ايضا فان قلت اذا
استقام المعنى على كلا الوجهين فلم كان الابدال احسن من غيره قلت لوجهين الاول
ان نصب المستثنى انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة والثانى ان البدل افصح من غيره لانك اذا قلت ضربت
زيدا رأسه مثلا فهو احسن من ان تقول ضربت رأس زيد لما فى الابدال من البيان بعد
الابهام بعد انتظار المخاطب لآخر الكلام وفهم المرام بكثرة الاهتمام فان تعذر اتباعه
على اللفظ لمانع فعلى المحل نحو قولنا لا اله الا الله فلا لنفى الجنس واله اسمه وهو مبنى على
الفتح لانه نكرة غير مفصولة نظير لا رجل فى الدار وله محلان قريب وهو النصب بكلمة لا
وبعيد وهو الرفع بالابتداء والخبر محذوف وهو موجود والا للاستثناء ولفظ الجلالة هو
المستثنى المتصل والكلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو اسم لا فالاحسن ان يتبع
هذا المستثنى على لفظ المستثنى منه وهو الفتح للبناء او على محله القريب وهو النصب
بكلمة لا وكلاهما متعذر لان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ولا النافية لا

تعمل

لا تعمل في الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا بانتقاض النفي بالا فكان مرفوعا محمولا
على المحل البعيد عملا بالمذهب المختار بقدر الامكان فان قلت هذه الكلمة كلمة
توحيد بالاتفاق واذا قدر الخبر موجود لا يلزم منه التوحيد مطلقا لان المفهوم من قولك
لا اله موجود الا الله نفي الوجود من اله غير الله تعالى ولا يلزم منه نفي اله ممكن غيره تع فيجوز
ان يكون اله ممكن غير الله تعالى واذا قدر الجنس ممكن بان يقال لا اله ممكن الا الله لم يلزم
منه وجوده تع بالفعل لان الامكان اعم من الوجود فكم ممكن لا يوجد اصلا فما الجواب قلت
لهذه الشبهة اجوبة كثيرة واتمها واسنها ان الخبر موجود وقولك لا يلزم من نفي اله
موجود نفي اله ممكن غير الله تعالى قلنا ممنوع لانه لو فرض اله ممكن غير الله تع لزم ان
يكون ذلك الاله شريكا له تع والله واجب وجوده فشريكه ايضا لا يكون الا واجب الوجود
فلا يتصف شريكه بالامكان وبهذه القدر يتم توحيده تع عما يقول المشركون علوا كبيرا
فان كان المستثنى منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجوزون
الاتباع على الابدال لانه لا يتصور في المستثنى المنقطع الا البدل الغلط وهو لا يسكن
الا من غير روية والمستثنى انما يصدر من روية وشعور والتميميون يجوزون
الاتباع نحو ما جاءني القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء او حمار بالرفع على الاتباع
قال شاعرهم وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس برفع اليعافير و
العيس بالابدال عن انيس بدل الغلط لان اليعفور تيس الظبا والعيس الابل فلا
يشملهما الانيس تتمة لمبحث المستثنى والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب
مع فعليتها اى مع اعتبار ان كل واحد من هذه الثلثة فعل متعد اضمر فاعله

والمستثنى

والمستثنى المذكور بعده منصوب على المفعولية اما ان هذا الضمير الى اى شيء يرجع
فيأتي ذكره في حديقة المفردات في بيان حاشا ويجر مع حرفيتها اى مع اعتبار
انها من حروف الجر وان لم تكن مشهورة نحو جاء القوم عدا زيدا او عدا زيد وبليس و
لا يكون اى المستثنى بهما منصوب بالخبرية لهما واسمهما مستتر وجوبا عائد
الى البعض المدلول عليه في ضمن المستثنى منه فان الكل يدل على ابعاضه ضمنا فالمعنى
في قولك جاءني القوم ليس زيدا ليس بعضهم زيدا واما وجوب الاستتار فلئلا يخالف
الا التي هي ام الباب فكما لا يجوز الفصل بين الا وبين المستثنى بها فكذا لا يجوز فيما
حمل عليها في هذا الباب وبما خلا وما عدا اى المستثنى بهما منصوب لا غير لان
ما فيهما مصدرية وهي لا تدخل الا على الفعل فيتعين كونهما فعلين وقد مر
ان المستثنى منصوب على فعليتهما وتجويز الاخفش الجر بهما بجعل ما زائدة ضعيف
جدا وبغير وسوى اى والمستثنى بهذين الاسمين مجرور بالاضافة اى باضافتهما
اليه ولما صار المستثنى مجرورا بكونه مضافا اليه انتقل اعرابه الى المضاف فلذا قال
وتعرب غير اى كلمة غير اذا اضيفت الى المستثنى بما اى بالاعراب الذي يستحقه
المستثنى بالا فتنصب وجوبا في المستثنى المتصل في كلام موجب نحو جاءني القوم
غير زيد وفي المنقطع مطلقا نحو جاءني القوم غير حمار وما جاءني القوم غير حمار و
يختار البدل مع جواز النصب على الاستثناء في المستثنى المتصل في كلام منفي
نحو ما جاءني القوم غير زيد برفع غير على المختار ونصبه على الجواز وتعرب بحسب
العامل في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد

وسوى بكسر السين مقصور وبفتحها مقصورا وممدودا كغير عند قوم
فتعرب بما يستحقه المستثنى بالا على التفصيل السابق وهو الصحيح الذى نص
عليه ابن مالك فى قوله ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا
وظرف عند اخرين منهم سيبويه لانه قال اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد
فكانك قلت جاءنى القوم مكان زيد فسوى عندهم لازم الظرفية لا يستعمل
غير منصوب ولما كان سيبويه عمدة فيما بينهم حتى سموه امام النحاة قال ابن الحاجب
فى الكافية رعاية لجانبه هذا هو المذهب الاصح لكن الكوفيين ردوه والكوفى
لا يوفى قال بعضهم ليت شعرى ما يقول سيبويه فى نحو قولنا ما جاءنى سوى
زيد وما رايت سوى زيد وما مررت بسوى زيد واعلم ان بعض النحاة قد
اورد شبهة فى المستثنى المتصل وهو انك اذا قلت جاءنى القوم الا زيدا فزيد
من حيث انه داخل فى القوم وفرد من افراده يفهم مجيئه ومن حيث انه ذكر بعد الا
يفهم عدم مجيئه فيكون الكلام فى قوة ان يقال جاءنى زيد ولم يجئ زيد وليس
هذا الا تناقضا والعاقل لا يتفوه به واجيب بانه اخرج اولا عن القوم ثم اعتبر اسناد
المجئ اليهم كانه قيل القوم الا زيدا جاءنى فلا يفهم مجيئه حتى يتناقض انتهى اقول
هذا لا يسمن ولا يغنى من جوع لانهم اتفقوا على ان المستثنى المتصل مخرج عما
نسب الى ما بقى فالاسناد مقدم على الاخراج بل الجواب الحقيقى ما اشار اليه بعض
المحققين وهو ان المتكلم لما قال جاءنى القوم اراد بهم غير زيد مجازا اطلاقا
للفظ على بعض ما وضع له وقوله الا زيدا قرينة لذلك المجاز فالمستثنى المتصل

هو المخرج فى القصد عما انتسب الى ما بقى بقرينة ذكره بعد الا واشرنا الى ذلك
فى تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع فافهم ذلك واغتنم الثانى مما يرد
منصوبا وغير منصوب المشتغل عنه العامل اى الاسم الذى اعرض عنه العامل
لان الاشتغال انما استعمل بكلمة عن ضمن معنى الاعراض وعرفوه بانه اسم مقدم
على عامل متفرق ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها بحيث لو فرغ
من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه كزيد ضربته وزيد ضربت غلامه
وزيد مررت به فلو حذف المعمول من هذه الافعال لوجب ان يقال زيدا ضربت فى
الاولين وزيدا جاوزت فى الاخير لان مررت بعد التعدية بالباء يكون بمعنى جاوزت
والمعنى اراد ان يبين حالات ذلك الاسم بحسب الاعراب فقال اذا اشتغل
عامل عن اسم مقدم عليه اى اعرض عنه بنصب ضميره او بنصب متعلقه كالمثال الثانى
والنصب فيهما بلا واسطة ومع الواسطة كالمثال الثالث كان لذلك الاسم خمس
حالات فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل وذلك اذا تلى ذلك
الاسم المقدم اى وقع بعد ما لا يتلوه اى لا يقع بعده الا الفعل كاداة الشرط فانها
تختص بالفعل نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه فزيدا اسم مقدم على العامل الذى اشتغل
عنه وهو لقيته حيث نصب ضميره معرضا عنه فبقى زيد بلا عامل فلو رفع بالابتداء
لزم دخول اذا الشرطية على الاسم وهو غير جائز فوجب ان ينصب بفعل مقدر يفسره
الظاهر فالتقدير اذا لقيت زيدا لقيته فاكرمه ويجب رفعه اى يجب رفع ذلك الاسم
المقدم بالابتداء اذا تلى ما لا يتلوه اى اذا وقع بعد ما لا يقع بعده الاسم كاذا الفجائية

المختصة بالاسماء نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فلا يجوز هنا نصب زيد بفعل مقدر
لانه في حكم المذكور فيلزم دخول اذا الفجائية على الفعل وهو غير جائز ايضا فيجب ان
بالابتداء او فصل بينه اى بين ذلك الاسم المقدم وبين المشتغل ما له الصدر اى ما
يجب له صدر الكلام كاداة الاستفهام نحو زيد هل رايته فيجب رفعه ايضا بالابتداء
ولا يجوز نصبه بفعل مقدر يفسره الفعل الظاهر الواقع بعد الاستفهام لانه كما يمتنع
ان يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله كذلك يمتنع ان يفسر فيه شيئا ويترجح نصبه
اى نصب الاسم المقدم مع جواز الرفع فيه ايضا اذا اتى مظان الفعل المظان جمع المظنة
بكسر الظاء المشالة المعجمة اسم مكان من الظن بفتحها فمظان الفعل المواضع التى يظن
الفعل اى يقع كثيرا فيها كحيز الاستفهام نحو ازيدا ضربته فزيد وان جاز رفعه بالابتداء
لكن الراجح نصبه بفعل مقدر يفسره الظاهر لوقوعه في حيز الاستفهام الكثير الدخول
على الفعل في الكلام او حصل بنصبه اى بسبب كون الاسم المقدم منصوبا تناسب
الجملتين في العطف بان يكون الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها كلتاهما فعلية
فبسبب حصول هذا التناسب يترجح نصبه نحو قام زيد وعمروا اكرمته فعمروا منصوب
بفعل مقدر مفسر بالفعل الظاهر والتقدير واكرمت عمروا اكرمته فالجملة فعلية
معطوفة على جملة فعلية قبلها وهي قوله قام زيد ولو رفع لكان مبتدء ومع خبره جملة
اسمية معطوفة على جملة فعلية وهذا العطف وان كان جائزا لكن يفوت فيه
المناسبة المذكورة او كان المشتغل فعل طلب نحو زيدا اضربه فيترجح النصب ايضا في الاسم
المقدم لئلا يحتاج الى تكلف في تصحيح الكلام فتقدير المثال اضرب زيدا اضربه

فلو رفع

فلو رفع زيد بالابتداء لزم وقوع جملة الانشائية خبرا عنه وهو كالمتناقض فيحتاج الى
تكلف بان يقال زيد مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويتساوى الامران
اى يجوز نصب الاسم المقدم ورفعه على السواء من غير ترجيح لاحدهما اذا لم تفت المناسبة
في العطف على التقديرين اى على النصب والرفع نحو زيد قام وعمروا اكرمته فان رفعت
الاسم المقدم الذي هو عمرو وجعلت الجملة اسمية فللعطف على الجملة الاسمية قبلها
وهي زيد قام او نصبت وجعلت الجملة الفعلية فعلى الفعلية اى فللعطف على الجملة
الفعلية وهي قام فانها مع فاعلها المستتر فيها جملة وقعت خبرا عن زيد فان قلت
اذا عطف جملة على جملة اخرى وقعت خبرا عن مبتدء وجب ان يكون في المعطوفة
ضمير للمبتدا كما في المعطوف عليها نحو زيد قام وقعد والمثال اعني قوله زيد قام وعمروا
اكرمته على تقدير النصب ليس كذلك لخلو المعطوفة عن ضمير المبتدا الذي هو زيد لان
الضمير في اكرمته عائد الى عمرو قلت نعم ولهذا بعينه نسب بعضهم هذا المثال الى
الغلط وبعضهم اجاب بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وبعضهم قدر الضمير
اى زيد قام وعمروا اكرمته عنده اى عند زيد والمناقشة في المثال ليست من دأب
المحصلين ويترجح الرفع في الاسم فيما اى في موضع عدا ذلك المذكور من المواضع
بان لم يكن ما يوجب نصبه او رفعه وما يرجح نصبه وما يقتضي تساوي الامرين فيترجح
ح الرفع لاولوية عدم التقدير نحو زيد ضربته فالراجح رفع زيد بالابتداء وضربته خبره
بخلاف ما لو نصب فانه يحتاج ح الى تقدير عامل ناصب له اى ضربت زيدا ضربته
والاصل عدم التقدير الثالث مما يرد منصوبا وغير منصوب المنادى

وهو المد نحو يا يا نحو ايا عبد الله او هيا بقلب الهمزة هاء نحو هيا عبد الله او اى
بفتح الهمزة نحو اى عبد الله او ايا المد بقلب الياء الفا لم يذكره سيبويه وذكره غيره
نحو اعبد الله حال كون الدعوة بهذه الاحرف مع البعداء مع المنادى البعيد
وبالهمزة نحو اعبد الله مع القريب وبياء مطلقا سواء كان مع القريب او البعد
قال السيد وهذا اولى من قول ابن الحاجب المنادى هو المطلوب اقباله المخرج
نداء الله تعالى فى نحو يا الله لانه تعالى لا يطلب اقباله ويشترط كونه اى المنادى
مظهرا فلا ينادى المضمر مطلقا غائبا كان او مخاطبا او متكلما فلا يقال يا هو
ولا يا انت ولا يا انا لان النداء خطاب فينافى الغيبة ويلغو مع الخطاب والتكلم
ونعم ما قيل ولا تقل عند النداء يا هو وليس فى النحاة من دونه وقول بعض العرب
يا انت ضعيف لعدم اطراده ويشترط ايضا خلوه اى المنادى من اللام اى
لام التعريف فلا يقال يا الرجل لكراهة اجتماع آلتى التعريف بل يقال يا ايها الرجل
بالفصل بينهما الا فى لفظ الجلالة فيقال يا الله وذلك مبنى على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهو اجتماع امرين فى كلمة احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة فالله اصله الاله حذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة وذلك لا يوجد فى سعة الكلام ويا
التى باجتماع حرف النداء مع اللام من غير فصل بينهما فى قوله من اجلك يا
التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ لان اللام فيها وان كانت
لازمة للكلمة الا انها ليست عوضا عن محذوف فلا يدخل تحت القاعدة

وهو تجويز

٢١

وقد يحذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس
والمراد به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا وانما لم
يجز الحذف فيه لان نداءه ليس بكثير ككثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى والمندوب والمستغاث اى والا مع المندوب والمستغاث فلا يحذف
منهما لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيقال يا محمداه
ويا زيداه باثبات الياء فيهما دائما واسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام فلا يقال هذا
فى يا هذا لا يسبق الذهن الى انه منادى بنفسه ولفظ الجلالة اى مع لفظ الجلالة مع عدم ميم
المشددة لما فى حذف حرف النداء من عدم الاعتناء بشان المنادى وذلك غير جائز
بالنسبة الى الله تعالى واستعمال لفظ الجلالة مع عدم الميم فى الاغلب اى فى اغلب
المواضع وقد يستعمل بهذا الميم المعوضة عن حرف النداء فلا يجوز الجمع بينهما ولذا
قال فان وجدت اى الميم لزم الحذف اى حذف حرف النداء نحو اللهم اغفر لنا فلا يقال
يا اللهم الا فى ضرورة الشعر كقوله انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما قوله حدث
اى بلاء والم اى نزل والالف فيه وفى قوله يا اللهما للاطلاق تفصيل لاقسام المنادى
من حيث الاعراب والبناء المفرد المعرفة والنكرة المقصودة يبنيان على ما يرفعان به فى غير
صورة النداء وهو الحركة فى المفرد والحرف فى التثنية والجمع نحو يا زيد مثال للمفرد
المعرفة المبنى على الضم والضمة هى الحركة التى يكون الرفع بها فى غير صورة النداء فيقال
جاءنى زيد ويا رجلان مثال للنكرة المقصودة المبنية على الحرف الذى يرفع التثنية
به يقال جاءنى رجلان ومثل يا زيد فى كونه مفردا معرفة يا زيدان ويا زيدون لان

المراد بالمفرد في باب المنادى وكذا في باب لا النافية للجنس هو ان لا يكون مضافا و
لا شبيها به وان كان مثنى او مجموعا ولذا قال والمضاف وشبهه وغير المقصودة
تنصب نحو يا عبد الله في المضاف ويا طالعا جبلا في شبه المضاف اى صاعدا
في الجبل فكما ان المضاف يعمل في المضاف اليه ويتخصص به كذلك طالعا عمل في الجبل
وتخصص به ويا رجلا خذ بيدى في قول الاعمى مثال لغير المقصودة والنصب في
كلها على المفعولية لان التقدير ادعوا عبد الله وادعو طالعا جبلا وادعو رجلا
قائلا له خذ بيدى فحذف ادعو وعوض عنه حرف النداء والتزم هذا الحذف والتعويض
في باب المنادى وما للاختصار فيما هو كثير الدور في جميع الاعصار وانما بنى المفرد
المعرفة والنكرة المقصودة لان كلا منهما شبيه بكاف ادعوك في الافراد والتعريف
وهذا الكاف شبيه بكاف ذلك في الافراد والخطاب وهذا الكاف حرف مبنى الاصل
فشبيهها او شبيه شبيهها يكون مثلها في البناء والسبب في بناء المنادى
على الحركة للفرق بين البناء الاصلى والعارضى وكونها ضمة ليخالف حركة المنادى المعرب
فان حركته اما نصب كما مر او جر وذلك في المستغاث مع اللام ولذا قال و
المستغاث يخفض بلامها اى المنادى المستغاث يجر بلام الاستغاثة
وهى اللام الجارة التى هى للاختصاص دخلت على المنادى لتدل على انه المختص
بالنداء والاستغاثة من بين امثاله ويفتح لالفها اى يبنى المستغاث على الفتح
لالف الاستغاثة لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لتنافى اثرهما
اعنى الفتح والجر فلا يحسن الجمع بينهما نحو يا زيدا وانما اعرب المستغاث
مع لام الجارة

مع لام الجارة لانها من خواص الاسم فبدخولها قوى جانب الاسمية وضعف مشابهته
الحرف وانما فتح اللام الجارة في الاسم الظاهر هنا لوقوعه موقع الضمير وهى تفتح معه
نحو لك ويا زيداه مثال للمستغاث بالالف والهاء فيه للوقف والعلم اى المنادى
الذى هو العلم المفرد الموصوف بابن وابنة حال لكون كل منهما مضافا الى علم اخر
يختار فتحه اى فتح ذلك المنادى نحو يا زيد بن عمرو بفتح زيد من غير تنوين وذلك لكثرة
وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات في الاستعمال والكثرة تستدعى الخفة فخفف
بالفتحة التى هى الحركة الاصلية للمنادى لكونه مفعولا به في الحقيقة والمنون ضرورة
اى المنادى المبنى الذى نون لضرورة الشعر يجوز ضمه اى كونه مبنيا على الضم مع
وجود التنوين فيه لانه ليس تنوين التمكن الذى يدخل على المعربات بل هو الذى جئ به
لدفع الضرورة الشعرية فلا يصير المبنى بسبب لحوقه معربا ويجوز نصبه اى كونه معربا
منصوبا لانه لما نون للضرورة والتنوين من امارات المعرب يجوز اعتبار جعله معربا بالغاء
سبب البناء فيه لوجود التنوين نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
السلام ومحل الشاهد مطر الاول لان الثانى غير منون والضمير في عليها لسلمى اخت
امرأة الاحوص الشاعر وكان سلمى هذه من اجمل النساء والاحوص يحبها حبا شديدا فتزوج
بمطر وكان رجلا من اقبح الناس فغضب الاحوص وانشد القصيدة ومن جملتها ابياتها
كان المالكين نكاح سلمى * غداة نكاحها مطرا نيام * فان يكن النكاح احل شيئا *
فان نكاحها مطرا حرام * الى قوله سلام الله والنيام جمع نايم والمعنى ظاهر والمنادى
المكرر المضاف يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في قوله يا تيم تيم عدى اما الضم فلانه منادى

مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب فعلى انه مضاف الى عدى وتيم الثانى تأكيد
لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجب نصب تيم الثانى على التقديرين لانه على الاول
تأكيد مضاف وعلى الثانى تأكيد المضاف وكلاهما واجب النصب كما ستعرف وتمام
البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم : لا يلقينكم فى سوءة عمر قاله جرير حين اراد عمر التيمى ان
يهجوه يقول يا تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقيكم فى اساءة من قبلى لانى ح ايضا اهجوكم
تبصرة فى احكام توابع المنادى وتوابع المضاف تنصب مطلقا سواء كان المنادى مضافا
او غير مضاف لانها اذا وقعت منادى تنصب لاجل الاضافة فنصبها اذا وقعت توابع
اولى لبعدها عن حرف النداء نحو يا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى
عطف البيان ويا تيم كلهم فى التأكيد ويا زيد اخا عمرو فى البدل ويا زيد وابا خالد فى العطف
اما التوابع المفردة فتوابع المنادى المعرب تعرب باعرابه نحو يا عبد الله العاقل ويا عبد الله
صاحب عمرو فان تابع المعرب انما يتبع بلفظه فقط وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به
وانما قيد المبنى بقوله على ما يرفع به احترازا عن توابع المبنى على الفتح لالف الاستغاثة
نحو يا زيداه المغيث فانه لا يجوز فيه غير النصب لانه لا رفع فى المتبوع لا لفظا ولا محلا
من التأكيد نحو يا تيم اجمعون واجمعين والصفة نحو يا زيد الظريف والظريف وعطف
البيان نحو يا زيد بشر وبشرا ترفع هذه الثلثة من التوابع حملا على لفظه وتنصب حملا
على محله وذلك لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فباعتبار شبهه بالمعرب
يجوز فى تابعه الرفع حملا للفظه لان تابع المعرب انما يتبع باللفظ وباعتبار بنائه
يجوز فى تابعه النصب لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب

المحل بالمفعولية

المحل بالمفعولية والبدل بالجر عطف على ما بقى اى توابع المبنى من التأكيد والصفة وعطف
البيان حكمه كذا والبدل حكمه كالمنادى المستقل لان البدل هو المنصوب بالذكر والاول
اى المبدل منه كالتوطية لذكره فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا سواء كان البدل
مفردا معرفة او مضافا او مضارعا له او نكرة فيضم المفرد المعرفة وينصب ما سواها نحو يا زيد بشر
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا اما المعطوف بالحرف ففيه تفصيل فان
كان مع ال فالخليل قبله هو استاد سيبويه يختار رفعه مع تجويزه النصب نحو يا زيد والحارث
ويا زيد والصعق وانما اختار الرفع لان المعطوف بالحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى
ان يكون على حاله التجارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة لكن لما لم تباشر حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا ويونس يختار نصبه مع تجويزه الرفع لانه لما امتنع
فيه تقدم حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى
لحاله ومحله النصب على المفعولية والمبرد ان كان المعطوف بالحرف كالخليل اى كاسم الخليل
فى جواز نزع اللام عنه كالحارث مثلا فكالخليل اى فالمبرد كالخليل فى اختياره الرفع لامكان
جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف بالحرف كاسم الخليل
فى جواز نزع اللام عنه كالصعق مثلا فكيونس اى المبرد مثل يونس فى اختياره النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والا اى وان لم يكن المعطوف بالحرف مع ال فكالبدل اى فالمعطوف
ح كالبدل فى كونه كالمنادى المستقل مطلقا نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا وتوابع ما اى المنادى الذى يقدر ضمه كالمعتل نحو يا موسى
والعلم والمبنى قبل النداء نحو يا سيبويه الفاضل والفاضل كتوابع المنادى المضموم لفظا

كيا زيد العاقل والعاقل مثلا حيث يرفع بالحمل على لفظه المبني وينصب بالحمل على النصب المقدر
لان تقديره ادعو زيدا وكذلك توابع ما يقدر ضمه فيرفع للبناء المقدر حملا على اللفظ فيا موسى
تقديره قبل الاعلال يا موسى مبنيا على الضم فلما قلبت الياء الفا صار بناء لفظه مقدرا
فالرفع في تابعه الحمل على لفظه المبني المقدر بنائه وكذلك يا سيبويه فانه لو لم يكن مبنيا
قبل النداء يكون بعده يا سيبويه مبنيا على الضم لكن بسبب بنائه الاصلي صار بنائه العارض
لاجل كونه منادى مقدرا مفروضا فيرفع تابعه الحمل على لفظه هذا البناء المقدر وينصب
للنصب المقدر حملا على المحل فان التقدير ادعو موسى لولا الاعلال او ادعو سيبويه لولا البناء
الرابع مما يرد منصوبا وغير منصوب مميز اسماء العدد وهو على ثلثة اقسام لانه اما الاحاد
العدد او العشرات او المائة والوفة لكن الواحد والاثنين لا يجتمعان مع المميز كما سيأتي
ولا بد بالثلثة فما فوقها مميز الثلثة الى العشرة اى مميزها مجموع ومجرور نحو ثلثة رجال او اربعة
رجال الى عشرة رجال اما كونه مجموعا فليطابق العدد المعدود لان الثلثة وما فوقها بمعنى
الجمع واما كونه مجرورا فلاضافة العدد اليه وسبب الاضافة حصول الفرح مع التخفيف
ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد نحو احد عشر رجلا وتسعة وتسعون رجلا اما النصب
فلامتناع اضافة المركب لانها تصير ثلثة اشياء كشيء واحد وانهم تركوا الاضافة فيما
لا تركيب فيه ايضا كعشرين وثلثين واخواتها محافظة لنونها لانه لا يمكن ابقاءها عند الا
ضافة لشبهها بنون الجمع الذى يسقط عندها ولا يمكن حذفها لانها ليست بنون
جمع حقيقة واما الافراد فلان المميز المنصوب فضلة والفضلة ما لم تكثر اولى ومميز المائة
والالف ومثناهما وجمع الالف مجرور مفرد نحو مائة رجل والف رجل ومئتا رجل
والفاعل

والف رجل وثلثة الاف رجل ولا يقال ثلثمات رجل لانهم رفضوا اى تركوا جمع المائتين مميزا
بها ثلثا واخواته لان لها جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد تمييز
المجمع بعدما في صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر وانما كان التمييز في المائة والالف مفردا مجرورا لانهما لما كانا من اصول الاعداد
كالاحاد كما سيأتى ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفى مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واصول العدد اثنتا عشرة
كلمة واحد الى العشرة ومائة والف فالواحد والاثنان يذكران مع الموصوف المذكر
نحو رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان مع الموصوف المؤنث نحو امرأة واحدة وامرأتان
اثنتان على القياس المشهور فلا يجاء معهما المعدود بعد ذات المميز فلا يقال
واحد رجل ولا اثنا رجلان بل يقال رجل ورجلان من غير ذكر العدد لان الرجل يفيد
الوحدة والرجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فائدة في الجمع بين العدد وبينهما
بخلاف البواقى فلانك اذا قلت ثلثة افاد العدد فقط واذا قلت رجال افاد الجنس
فقط فاذا قصدت الافادتين قلت ثلثة رجال والثلثة الى العشرة بالعكس اى
بعكس الواحد والاثنين فهى تؤنث مع المذكر وتذكر مع المعدود المؤنث نحو ثلثة
رجال وثلث نسوة واربعة رجال واربع نسوة على القياس في اسماء العدد

لا على قياس المشهور وذلك لان المعدود اعنى المميز لا يكون فيها الا جمعا كما مر والجمع مؤنث
باعتبار الجماعة فانثوا العدد ايضا في المذكر ليطابق المعدود وتركوا رعاية هذه المطابقة
في المونث ليحصل الفرق بينه وبين المذكر ولم يفعلوا بالعكس لان المذكر لشرافته اسبق
في الاعتبار والدليل على ذلك قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام
لان الليالي جمع الليلة والايام جمع يوم تتميم لاحكام العدد في التذكير والتانيث
وتقول احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا بتذكير الجزئين في المذكر واحدى عشرة امرءة
واثنتا عشرة امرءة بتانيث الجزئين في المونث على القياس المشهور فيهما وتقول
ايضا ثلثة عشر رجلا واربعة عشر رجلا وخمسة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا بتانيث
الجزء الاول وتذكير الجزء الثاني في المذكر وثلث عشرة امرءة واربع عشرة امرءة وخمس عشرة
امرءة الى تسع عشرة امرءة بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني في المونث على القياس
في اسماء العدد ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب واما تذكير الجزء الثاني
في المذكر فلكراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين وذلك في احدى عشرة
واضح واما في اثنتا عشرة فلان التاء في اثنتين وان كانت للتانيث لكنها حملت
على اختها ثنتين فان تاءها ابدلت عن لام الفعل الذي هو الياء فلم تمحض للتانيث
واما تانيث الجزء الثاني في المونث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب
تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث ويستويان
اي المذكر والمونث في عشرين واخواتها من ثلثين الى تسعين تقول عشرون رجلا

وعشرون امرءة وهكذا الى تسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرءة بتانيث المعطوف
عليه في المذكر وتذكيره في المونث لما سبق ولما فرغ من مباحث المعرب شرع في مباحث
المبني فقوله المبنيات مبتدء خبره قوله منها المضمر وانما بني لشبهه بالحروف في
الوضع فان وضع اكثر الضماير على حرف او حرفين كما هو الاصل في وضع الحروف والباقي حمل عليه
وهو اي المضمر ما وضع لمتكلم نحو انا او مخاطب نحو انت او غايب سبق ذكره لفظا او معنا
ولو حكما اي ولو كان سبق الذكر حكما والمراد بالسبق اللفظي ان يكون السابق ملفوظا اما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد والسبق المعنوي ان يكون السابق
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من اعدلوا او من سياق
الكلام ومناسبة المقام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمة مورثا فكانه سبق ذكره معنا واما السبق الحكمي فكما في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان سبق ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ثم مفسرة ليكون
اوقع في النفس فصار كانه في حكم العايد الى الحديث المعهود بين المتكلم والمخاطب نحو
قوله تعالى قل هو الله احد فان استقل بنفسه ولا يحتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها فمنفصل نحو اياك نعبد فانه كالاسم الظاهر في الاستقلال والا اي وان لم يستقل بنفسه
بل يحتاج الى العامل المتصل به ويكون كالجزء منه فمتصل نحو ضربت فهو كالجزء من الكلمة في عدم الاستقلال
والضمير المتصل ثلاثة اقسام مرفوع كضربت ومنصوب كضربك ومجرور كمر بك والمنفصل قسمان
لانه غير مجرور فيكون مرفوعا نحو اللهم انت ربنا ومنصوبا نحو اياك نعبد فهو خمسة اقسام

ولا يسوغ اى لا يجوز اثبات الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر
للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال ولذا قال ابن مالك وفى اختيار لا يجئ
المنفصل اذا تأتّى ان يجئ المتصل فلفظا انت فى انت ربنا مبتدء وعامله معنوى فتعذر
ان يتصل اللفظ بالمعنى وكذلك اياك فى اياك نعبد لما قدم على عامله لقصد الحصر امتنع اتصاله
به لان اتصال المفعول لا يكون الا بالآخر وانت فى هاء سلنيه وشبهه بالخيار اى لك الاختيار
فى اعتبار اتصاله وانفصاله وسل فعل امر اصله اسئل وفاعله مستتر والنون للوقاية والياء ضمير
المتكلم والهاء ضمير الغايب والاول اعرف من الثانى فالمراد بشبهه كل ثانى ضميرين اولهما
اعرف وغير مرفوع نحو اعطيتكه فلك ان تقول زيد سلنيه او سلنى اياه والدرهم اعطيتكه
او اعطيتك اياه فالاتصال باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل والانفصال باعتبار
الاعتداد بالفصل بما يفصل واما اذا لم يكن الاول اعرف نحو اعطيتك اياك تعين انفصال
الثانى لئلا يلزم فى صورة الاتصال تقديم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح كما انه
اذا كان الاول مرفوعا تعين اتصال الثانى بقسمنا نحو ضربتك لان الفصل بضمير الرفع كلا فصل
لانه كالجزء من الفعل ويدل على ذلك اسكان الباء فى ضربت فانه لدفع توالى اربع فتحات
فيما هو كالكلمة الواحدة مسئلة وقد يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غايب مفسر بها اى بتلك
الجملة لان ابهام الشئ ولاثم تفسيره ثانيا اوقع فى النفوس ويشترط ان يكون مضمون
الجملة من الامور العظيمة نحو قل هو الله احد فلا يقال هو الذباب طاير ويسمى ضمير الشان ان
كان مذكرا وضمير القصة ان كان مؤنثا ويحسن تأنيثه ان كان المؤنث فيها اى فى تلك الجملة
عمدة ليحصل المناسبة بين اجزاء الجملة وانما لم يجب تأنيثه لعدم عوده الى ذلك المؤنث

بخلاف ما

بل هو راجع الى الحديث المنوى المفسر بتلك الجملة فتأنيثه بتأويل القصة نحو فهى هند مليحة
بخلاف ما اذا كان المؤنث فيها فضلة فلا يحسن ان تقول انها بنيت غرفة لان هذا الضمير
مقصود مهم فلا يراعى مناسبته للفضلات وقد يستتر اذا كان عامله لفظيا ولا يعمل
لكونه مبتدءا الا الابتداء او نواسخه ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال هما زيد قائم وعمرو جالس
لان الجمل وان كثرت فهى حديث فلا فائدة فى تثنيته وجمعه ولا يفسر بمفرد لانه كناية
عن الشان والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بالجملة ولا يتبع مضارع مجهول اى
لا يقع متبوعا لان بعض التوابع كالتأكيد والبدل والبيان يفيد وضوح المتبوع
وهو ينافى الغرض من وضع هذا الضمير من الابهام ولانه لا يجوز ان يقع موصوفا لان
الضمير لا يوصف ولا ان يعطف عليه لانه مخبر عنه بجملة مستغنية عن الرابط لكون تلك
الجملة فى المعنى نفس ذلك الضمير وعبارة عنه فلو عطف عليه غيره لشاركه فى كونه مخبرا عنه
بجملة خالية عن الرابط وهو ممتنع فى غيره نحو هو الامير راكب مثال لما حمل فيه الابتداء
مع تذكيره وهى هند كريمة مثال لتأنيث الضمير لكون المؤنث فى الجملة عمدة وانه الامير راكب
مثال لما كان عامله حرفا ناسخا وانه بارز وكان الناس صنفان مثال لما كان عامله فعلا
ناسخا وهو مستتر فيه وتمام البيت اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن
بالذى كنت اصنع اى كان الشان فائدة ذكر بعض المتأخرين عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة فى خمسة مواضع وذلك اذا كان اى الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين
فى الاسم الظاهر الواقع بعدهما واعمل الثانى فيه نحو اكرمانى واكرمت الزيدين فالزيدان
اسم ظاهر تنازع فيه اكرمانى واكرمت واعمل فيه اكرمت حيث نصب على المفعولية لم

واضمر الفاعل في كرمان راجعا اليه مع انه متأخر عنه لفظا ورتبة لأن مرتبة المفعول متأخر عن

عامله او كان اى الضمير فاعلا في باب نعم اى افعال المدح والذم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيد

ففاعل نعم ضمير مبهم راجع الى ما يفسره اعنى رجلا والمفسر متأخر لفظا ورتبة عما فسره

او كان مبدلا منه اى من الضمير اسم ظاهر فلا يكون مرتبة هذا الاسم الا التأخر لأن البدل من التوابع

والتابع متأخر عن متبوعه مطلقا نحو ضربته زيدا فزيدا بدل عن ها ضربته ومرجع له او مجرورا

برب على ضعف لاختصاص رب على اسم ظاهر فدخولها على الضمير ضعيف نحو ربه رجلا

هذا الضمير لابهامه مميز برجلا وراجع اليه ومرتبة التمييز متأخرة عما ميزه او كان الضمير للشأن

والقصة كما مر تفصيله ومنها اى من المبنيات اسماء الاشارة وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى

لأن الاشارة من معاني الحروف وان لم يوضع لها حرف وهي اى الاسماء الاشارة ما اى

اسم مبنى وضع لمشار اليه اى لمحسوس اشير اليه فللمفرد المذكر ذا سواء كان مرفوع المحل

او منصوبه او مجروره وللمثناة ذان اذا كان مرفوع المحل وذين اذا كان منصوبه ومجروره

فهما لفظان مبنيان وضعا مختلفي الصيغة وكونهما على صورة تثنية المعرب اتفاقي

بمعنى ان الصيغة فيهما هكذا اتفقت من الواضع وزعم الشارح السيوطي اعرابهما واستدل

بما لا يخلو من ضعف وهو ان التثنية من خواص الاسم فاذا عرضت على الاسم المبني عارضت

لشباهة الحرف واذا تعارضا تساقطا حكم بسقوط مقتضاهما والرجوع الى الاصل

والاصل في الاسم الاعراب ويرد عليه انه لو تم هذا الدليل لوجب اعراب صيغ التثنية في

الضمائر ايضا وهو لم يقل به فان قيل ان التثنية في الضمائر ليس مأخوذة من المفرد بزيادة حرف

بل وضع للمفرد لفظ وللتثنية لفظ آخر كما في الحروف والتي هي من خواص الاسم ما اخذت

[illegible]

من المفرد كذلك اى بزيادة الالف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر فلا يتوجه

الايراد المذكور قلنا نعم لكن المراد ان الالفاظ اسم الاشارة ايضا كالضمائر والحروف وضع

كل منها لمعنى آخر بوضع على حدة غايته ما في الباب ان صيغتي المرفوع والمنصوب في التثنية

اتفقتا على صورة المعرب لا انهما اخذتا من المفرد والا لوجب ان يقال ذيان وذوان

كما يقال رحيان وعصوان في رحى وعصى وان يجمع من لفظ المفرد ايضا على ان كون

المثنى مخالفا في الاعراب والبناء للطرفين اعنى المفرد والجمع غريب ومخالفة الاجماع بمجرد

التشاكل اللفظي عجيب وكيف كان فالاقوى عند الجمهور والمتفق ان ذين مبنى

وانه منصوب المحل ومجروره واما ان هذان لساحران بصيغة الرفع مع انه في محل النصب

لكونه اسم ان فمتأول بانه ليست ان هذه من الاحرف المشبهة بالفعل حتى يكون

اسمها في محل النصب بل هي حرف جواب بمعنى نعم وهذان لساحران مبتدأ

وخبر ومحل المبتدأ محل الرفع والقول بان ورود ان بمعنى نعم لم يثبت مردود بقول

ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى نعم وراكبها اذ لا يجوز

حذف الاسم والخبر جميعا واما الاعتراض بان اللام لا تدخل على خبر المبتدأ فالجواب عنه

انها انما دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا وقيل لما اجتمعت الف هذا

والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية والباقي الف هذا ولذا

لم يتغير وقيل هذا مبني على لغة بني الحارث في اجراء المثنى بالالف دائما كقوله ان اباها

وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها حيث لم يقل غايتيها مع انه مفعول لقوله قد بلغا

وضمير ها للمجد والالف للاطلاق وانما اتى بصيغة التثنية مع ان المجد غاية واحدة

[illegible]

واها لسلمى ثم واها واها
هي المنى لو اننا نلناها
يا ليت عيناها لنا وفاها
بثمن نرضي به اباها
ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها
الخ

[illegible]

اعتبار البلوغ ابيها وجدها اياها وللمونث الواحدة ذا قيل هي الاصل في لغات المونث لانه لم يشتق منها الا هي وذى وقيل هو الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وذه بقلب الهمزة ها وتي بقلب الالف يا وته كذه في قلب الالف ها وللمثنى اى مثنى المونث تان رفعا اى في محل الرفع وتين نصبا وجرا ولجمعهما اى جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء فالاول نحو اولئك هم المتقون والثاني نحو اولئك في قوله هل يزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الوك والالوك بفتح الهمزة الرسالة والخطاب في يزجركم لبني كنانة وام للاضراب بمعنى بل والاشارة في اولئك اليهم وتدخلها اى تدخل على اوائل اسماء الاشارة ها التنبيه للتنبيه على المشار اليه وتلحقها اى تلحق باواخر اسماء الاشارة كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ذاك الى ذاكما الى ذاكن وكذلك البواقي وهذه الكاف حرف اجماعا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما مضمرا لزم مثل ذلك نحو ضربتك وتلك بلا لام اى حال كون تلك الكاف مجردة عن اللام نحو ذاك يكون للمتوسط ومعها اى مع اللام نحو ذلك للبعيد ومصاحبة اللام مع تلك الكاف جائزة الا في المثنى مطلقا من غير تقييد بشيء فلا يقال ذانلك بل ذانك والا في الجمع عند من مده فلا يقال اولاءلك والا فيما دخله حرف التنبيه فلا يقال هذالك بل يقال هذاك وذلك لاجتماع كثرة الزوائد ومنها اى من المبنيات الموصول وهو قسمان حرفي واسمي والحرفي مقدم لان الاصل في كل حرف البناء فهو كل حرف اول مع صلته بالمصدر اى بمصدر تلك الصلة و

وهو

وهو خمسة احرف ان مفتوحة الهمزة مشددة النون وان بالفتح والسكون وما وكي ولو ونظمتها في بيت للضبط موصول الحرف خمسة كما رووا ان وان وما وكي فاعلم ولو فان توصل باسمها وخبرها نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا القران وان توصل بالماضي نحو عجبت من ان قام زيد اى من قيامه وبالمضارع نحو وان تصوموا خير لكم اى الصوم لكم وبالامر نحو اشر بان قم اى بقيامك وما توصل بالماضي نحو بما نسوا يوم الحساب اى بسبب نسيانهم هذا اليوم وبالمضارع نحو اعجبني ما تفعل اى فعلك وبجملة اسمية بقلة نحو قول علي عليه السلام بقوا في الدين ما الدين باقية اى بقائه وكي توصل بالمضارع فقط لكيلا يكون على المؤمنين حرج اى لعدم كون الحرج عليهم ولو توصل بالماضي نحو وددت لو تكرمني اى اكرامك اياى وبالمضارع نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة اى تعميرها تكميل المبحث الموصول الموصول الاسمي ما اى اسم مبني افتقر الى صلته وعايد وعرفوا الصلة بانها جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فتعريف كل منهما بالاخر يستلزم الدور لتوقف معرفة كل منهما اى الموصول والصلة على معرفة الاخر والدور باطل وما يستلزم الباطل باطل ايضا اما يلزم بطلان هذا التعريف للموصول الاسمي والجواب ان المراد بالصلة هنا معناها اللغوي وهو المتم للشيء والذي اخذ الموصول في تعريفها هي الصلة الاصطلاحي فلا دور والدليل على ذلك قوله وعايد بعدها اذ هو لاخراج مثل اذ وحيث مما افتقر الى صلة او جملة مضافة اليها غير مشتملة على عايد ولو كان المراد بالصلة معناها الاصطلاحي المشتمل على العايد كما عرفت لم يخرج مثل ما ذكر عن التعريف بنفس الصلة ولم يحتج الى قوله وعايد

وانما بنى الموصول الاسمى مع ان الاصل فى الاسم الاعراب لشبهه بالحرف فى الافتقار الى الصلة
كما عرفت وانما افتقر الصلة اليها لانها لا يكون جزء تاما من الكلام بدونها وانما اشتقر الى عايد
لئلا يكون جملة الصلة اجنبية عنه وهو اى الموصول الاسمى الفاظ الذى للمذكر اى اذا كان
للمفرد المذكر والتى للمونث كذلك واللذان واللتان لمثناهما اى لمثنى المذكر والمونث
يكونان بالالف ان كانا مرفوعى المحل وبالياء ان كانا منصوبين او مجرورين مثل اللذين واللتين
بفتح ما قبل الياء وكسر النون فيهما لكونهما فى صورة تثنية المعرب اتفاقى وتوهم البعض
اعرابهما ضعيف كما مر فى اسماء الاشارة اليه والاولى على وزن العلى
واللذين بكسر ما قبل الياء وفتح النون مطلقا قيد لقوله اللذين فقط لا لقوله الا
اى سواء كان مرفوع المحل او منصوبا او مجرورا لجمع المذكر اى اذا كان كل واحد من الاولى
والذين لجمع المذكر وترسم الذين بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى فى حال النصب والجر
لئلا يشتبها لخطا ولم يعكس لان المثنى سابق فيبقى على اصله من اجتماع اللامين هكذا
قرر السيد والّلاتى واللواتى بالياء الساكنة فيهما لجمع المونث وجاء فى اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللواتى بحذف التاء والياء معا ومن بمعنى الذى
فيمن يعقل نحو اكرم من جاءك وما اتيتم بمعناه فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفت وجاء
فيما يعقل ايضا قليلا نحو والسماء وما بناها ويستوى فيهما المفرد والمثنى والجموع
والمذكر والمونث والالف اى مجموع الالف واللام بمعنى الذى والتى والمثنى والجموع
ولا يكون بهذا المعنى الا فى اسم الفاعل والمفعول نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
اى الذى سرق والتى سرقت واى بفتح الهمزة وتشديد الياء بمعنى الذى والتى

نهب



نحو اضرب ايهم فى الدار بضم اى اى اضرب الذى والتى فيها وقد يلحق التاء فى المونث فيقال
ايتهن فى حديقة المفردات ان ايا اذا كانت موصولة تكون معربة وذو بمعنى الذى والتى
فى لغة بنى طى خاصة قال شاعرهم فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت
اى التى حفرتها والتى طويتها وذا اذا وقع بعدما او من الاستفهاميتين وقوله للمذكر والمونث
والجمع اذا كان كل واحد من الكلمات الست وهى من وما وال واى وذو وذا
للمونث بمعنى الذى والتى وقد مثلنا لكل منها غير ذا اكتفاء بما ذكره المصنف
فى قوله اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت بذكر صلة تعد بعد ذا مشغولة
بالنصب